الندرة المصطنعة والتعدد غير المبرر
حقائق إسلامية حول المشكلة الاقتصادية

دكتور/ إيهاب محمد يونس(*)

المستخلص:

إن الأزمات المتتابعة التي يعاني منها العالم قد ألقت بظلال من الشك حول حقيقة المشكلة الاقتصادية، كما تم الترويج لها منذ الكتابات الأولى في علم الاقتصاد؛ والتي كان لها أكبر الأثر فيما تبنته الدول من أنظمة اقتصادية تعتمد بالأساس على فكر الندرة؛ وهو ما أدى إلى تلك الأزمات. وقد حاولت الدراسة استعراض نموذج الندرة بعناصره، ثم التعرض للرأي الآخر وهو المؤيد لنموذج الوفرة.

ولم يكن الاقتصاد الإسلامي بعيداً عن هذا الاختلاف فقد أيد البعض نموذج الندرة، بينما أيد البعض الآخر نموذج الوفرة.

وتبعاً لوجاهة الرأي الثاني - في الاقتصاد الإسلامي والوضعي - والحجج التي استند إليها؛ فقد أيدته الدراسة؛ ولذلك فقد تعرضنا لنقد نموذج الندرة، سواء في جانبه الفكري أو العملي، والذي أوضح كثيراً من الآثار السلبية التي ترتبت عليه؛ والتي تعتبر كفيله بنقض هذا النموذج من أساسه.

ولتأييد نموذج الوفرة قامت الدراسة بعرض دلائل الوفرة سواء الدلائل النقلية الواردة في القرآن والسنة أو الدلائل العقلية المستمدة من الواقع. وقد خلصت الدراسة إلى عدم صحة نموذج الندرة (المشكلة الاقتصادية) لأنه لا يعدو إلا أن تكون ندرة مصطنعة وتعدد غير مبرر؛ ومن ثم فالمشكلة الاقتصادية هي بالأساس مشكلة إنسانية متعلقة بسلوك الأفراد وتصرفاتهم من احتكار وغش وتبديد وإسراف..الخ.

كلمات محورية: الندرة النسبية، الحاجات المتعددة، الوفرة، دلائل الوفرة.

(*) مدرس الاقتصاد والمالية العامة - أكاديمية الشروق

Abstract:

The continuous crises that world suffer now excite doubt around the reality of economic problem as the first economic writing said about it, and that was the reason in adopting economic systems depending on scarcity thinking study tried to present the elements of scarcity model, what lead to these crises, the then present the opposite view that is abundance model.

The Islamic economic also contain both of views: scarcity and abundance models.

Because of supporting the abundance model, the study criticize the scarcity model in both theoretical and practical faces, and cleared alot of negative effects what guarantee collapse of this system.

To supporting abundance model, the study present abundance evidences: the traditional from Quran and Sunna & practical proofs.

The study reached to that scarcity model incorrect that it is just artificial scarcity and unjustified needs, so the economic problem is humanity problem related to the people behavior like monopoly, cheating, wasting and... etc.

Key words:

Relativity scarcity, numerous needs, abundance, abundance evidence.

الندرة المصطنعة والتعدد غير المبرر
(حقائق إسلامية حول المشكلة الاقتصادية)

مقدمة:

إن الأزمة الاقتصادية بصورها المختلفة، والتي يعاني منها العالم اليوم ليست حديثة العهد به، بل إنها ترجع إلى ما قبل بداية القرن العشرين، حيث أزمات النظام الرأسمالي المتتابعة في الدول الغربية. والحديث عن علاج هذه الأزمة الآن لن يتأتى إلا من خلال الحديث عن علاج أزمة الرأسمالية في الدول الغربية؛ وذلك لسببين:

أولاً: لتعاظم حجم اقتصاديات تلك الدول؛ ومن ثم تأثيره على الاقتصاد العالمي ككل.

ثانياً: أن الأفكار والمعتقدات التي تسيطر على اقتصاديي وقادة تلك الدول انتقلت بدورها إلى معظم دول العالم.

هذا وإن كان السبب الأول له جانب كبير من الأهمية، إلا أننا نرى أن السبب الثاني: وهو الأفكار والمعتقدات المسيطرة على الفكر الغربي هي الأساس فيما تعانيه من مشكلات اقتصادية، والتي عمت أرجاء المعمورة فيما بعد. ومن أهم هذه الأفكار وتلك المعتقدات (المشكلة الاقتصادية) والتي تتمثل في الموارد النادرة والحاجات غير المحدودة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الموضوع الذي تتناوله بالبحث، حيث يعد أحد المبادئ الأساسية التى قام عليها علم الاقتصاد؛ والذي يرتبط بعلاقة وثيقة مع كافة الموضوعات الاقتصادية؛ ومن ثم فإن أي تغير في هذا المبدأ سوف يؤثر لا شك على علم الاقتصاد ذاته بل وكل موضوعاته الأخرى.

قضية الدراسة:

إن ما يعانيه العالم الآن من أزمة اقتصادية؛ والتي أدت بدورها لأزمات سياسية واجتماعية...الخ قد آثار التساؤل عن أسباب تلك الأزمات؟ وهل للمشكلة الاقتصادية دور في ذلك؟ وما وسائل العلاج؟

فرضية الدراسة:

أن ندرة الموارد مشكلة مصطنعة؛ ومن ثم فالموارد تتمتع بالوفرة، كما أن هناك تعدد غير مبرر للحاجات البشرية؛ وهو ما ساهم بدور كبير فيما تعانيه البشرية من أزمات اقتصادية وغير اقتصادية؛ مع أن الواقع يشهد بوفرة الموارد وكفايتها للحاجات البشرية.

مشكلة الدراسة:

تبدو مشكلة الدراسة في أن موضوعها يعتبر من الثوابت الاقتصادية لشريحة كبيرة من الاقتصاديين والسياسيين سواء كانوا من الدول الغربية أو الشرقية (ومنها الدول العربية)؛ وبالتالي فتناول الموضوع لن يكون سهل القبول، خاصة إذا ما كان هذا التناول يتعارض مع تلك الثوابت.

وهنا يثور عدة تساؤلات عن مضمون نموذج الندرة؟ وهل حقاً تم وضعه والترويج له لمصالح قومية فقط؟ وهل استفاد السياسيون حقاً من هذا النموذج؟ وما موقف رجال الأعمال والرأسماليين هل استفادوا هم الآخرين أم لا؟ وفي النهاية هل يعد نموذجاً لمشكلة حقيقية أم لمشكلة مصطنعة؟ فإذا ما كانت مشكلة حقيقية فما هو العلاج المناسب لها؟ وإذا كانت مشكلة مصطنعة فما حقيقتها؟ وهل تعد الموارد متوفرة حقاً؟ وما دلائل الوفرة؟ وهل لذلك تأثير في النظرية الاقتصادية أو علم الاقتصاد؟

كل هذه الأسئلة وأخرى ستثار أثناء الدراسة سنحاول الإجابة عليها من خلال النقاط التالية:

المبحث الأول : مضمون نموذج الندرة .

المبحث الثاني : مضمون نموذج الوفرة .

المبحث الثالث : الرؤية الإسلامية للمشكلة الاقتصادية .

المبحث الرابع : نقض نموذج الندرة .

المبحث الخامس : دلائل الوفرة .

المبحث الأول
مضمون نموذج الندرة

إن الكتابة عن المشكلة الاقتصادية وحقيقتها لا يعد أمراً مستحدثاً، بل يوجد العديد والعديد من الكتابات التي تعرضت لتلك المشكلة، سواء كان ذلك في كتب الاقتصاد العامة أو مؤلفات خاصة.

ويكاد يوجد شبه إجماع على أسباب هذه المشكلة أو تكوينها: ألا وهي ندرة الموارد وتعدد الحاجات، وهو ما يشار إليه بـ (نموذج الندرة)؛ ومن ثم قد تكون الكتابة عن هذا الموضوع من جديد لا تلقى قبولاً لدى البعض؛ خاصة وأن هذه الدراسة ربما تؤدي لنقض أساس المشكلة الاقتصادية، وربما التأثير عل أساسيات علم الاقتصاد ذاته، والذي كان يطلق عليه في السابق علم الاختيار The science of choice.

وهذا النموذج هو ما ساهم بدوره فى اختيار ووضع النظم الاقتصادية المختلفة أى أن الأمر لم يقتصر فقط على الناحية الفكرية بل انتقل الى الواقع العملى فى اختيار النظم الاقتصادية المطبقة لعلاج تلك المشكلة.

أولا: الاقتصاديون وفكر الندرة:

لقد أيقن الاقتصاديون أن كتاباتهم سوف تؤثر لا محالة في اتجاه السياسات المطبقة من قبل السياسيين، خاصة فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية. مثال ذلك بول صامويلسون الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد والذى ذكر في حديث له مع مجلة (The Economist): «I don't care who writes nation's laws…if I can write its economics textbooks».

أي: (أنا لا أعير اهتماماً بمن يكتب قوانين الأمة ... مادام بوسعى أن أكتب لها كتبها المدرسية الخاصة بعلم الاقتصاد) وبالفعل تحقق ما تمناه صامويلسون، وأصبح كتابه ذائع الصيت وترجم إلى لغات كثيرة، وأصبح مرجع لكثير من الاقتصاديين والسياسيين الذين استندو إلى أفكاره[1].

---

١) هورست أفهيلد: اقتصاد يغدق فقرا، ترجمة د. عدنان عباس على، سلسلة عالم المعرفة،ع ٣٣٥، يناير ٢٠٠٧، ص١٠.

أي أن الاقتصاديين وغيرهم قد أدركوا أن أقوالهم ونظرياتهم تكون موظفة لخدمة أفكار أيدولوجية الطابع، وبما يصب في صالح اقتصادهم الوطني. وبالتالي فقد لعب هؤلاء دوراً مهما في نشر القضايا الاقتصادية بصفة عامة، والمشكلة الاقتصادية بصفة خاصة (فكر أو نموذج الندرة).

فقد أصبح هذا النموذج واحداً من أهم أصول علم الاقتصاد، والذي يرى ضرورة الموائمة بين الاحتياجات الإنسانية غير المحدودة والموارد المتاحة التي تتصف بالندرة. وقد بدا ذلك واضحاً مع بداية الفكر الرأسمالي، والذي يعتبر مفهوم الندرة حجر الزاوية بالنسبة لعلم الاقتصاد

«The concept of scarcity is the cornerstone of economics, after all, Economics is the study of how societies use scarce resources to produce valuable commodities and distribute them among different groups[1].

أى أن علم الاقتصاد هو الخاص بدراسة كيفية استخدام المجتمع لموارده النادرة فى انتاج سلع قيمة وتوزيعها على المجموعات المختلفة للمجتمع. إذا ففكر الندرة أصبح متغلغلاً بعمق في نفوس الاقتصاديين مما جعلهم يتتابعون الحديث عنها، ومن هؤلاء:

١- التجاريون Mercantilism وفكر الندرة:

ارتكز فكر التجاريون (١٥٥٠-١٧٥٠) على أن قوة الدولة تقاس بما لديها من معادن نفسية (الذهب & الفضة)؛ كما يقول جون لوك J.LOKE (١٦٣٢-١٧٠٤) «إن الثروة لا تعني فقط المزيد من الذهب والفضة، ولكنها تعنى المزيد منها بالمقارنة بالدول الأخرى»[٢].

1) Raiklin, Ernestiuyar,Bulent" on the relativity of the concepts of needs, wants, scarcity, and opportunity cost" international journal of social economics, 1996, vol.23, p49-53.

مشار إليه د.كمال توفيق أحمد: نظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد ١٧، ع٣، ٢٠٠٢، ص ٨٦.

٢) أريك روك : تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة د. راشد البراوي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ص٦٨، مشار إليه د. أحمد جمال الدين موسى: مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣، ص١٤٢-١٤٤.

كذلك قول كريستوفر كولومبس في الرسالة التي بعث بها من جاميكا عام ١٥٠٣ (إن الذهب شيء ساحر ومن يملكه فقد امتلك كل ما يرغب فيه، بل يستطيع المرء بالذهب ادخال الأرواح الجنة)[١].

أى أن فكر الندرة قد تعمق لدى التجاريين؛ ولذلك فقد سعوا إلى علاج تلك المشكلة من خلال منع استيراد السلع غير الضرورية أو تصدير المواد الأولية؛ حيث ذكر جون هيلز J.HALES بأنه (يجب أن نحرص على ألا نشتري من الغرباء أكثر مما نبيع لهم وإلا أفقرنا أنفسنا وأغنيناهم) وهذا ما أكده مونكريستيان بقوله (ليس الذهب والفضة وكميات الأحجار الكريمة والماس هي التي تنشئ ثروة البلد، ولكن هذه الثروة ترجع إلى توافر السلع الضرورية؛ مما يؤدي إلى زيادة الحصيلة من الذهب والفضة)[٢].

وكان القصد من ذلك أن زيادة الإنتاج والرخاء هي التي تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات، وتحقيق فائض في الميزان التجاري؛ ومن ثم زيادة رصيد الدولة من المعدن النفيس. وفكر الندرة هذا هو ما دفعهم أيضا إلى الإستعمار لزيادة ذلك الرصيد، وفي المقابل قاموا بمنع خروج الذهب والفضة من الدولة.

٢ـ الطبيعيون Physiocrats وفكر الندرة:

قام مجموعة من الفلاسفة الاقتصاديين بتقديم نظرية متكاملة عن النشاط الاقتصادي، معتمدة على دراسة الإنسان وعلاقته بالطبيعة. وكان على رأس هؤلاء الاقتصاديين فرانسوا كيناي Francois Quesney ومن أهم مؤلفاته «الجدول الاقتصادي» ١٧٥٨م، وكتاب «القانون الطبيعي» ١٧٦٥م.

ومنهم أيضاً دي نيمور ومرسييه دي لافيير. وقد اختلف الطبيعيون مع التجاريين في تحديد ثروة الدولة، وأنها لا تتمثل في المعدن النفيس وإنما تتمثل في الأرض الزراعية؛ حيث أنهم يرون أن الأرض هي المصدر الوحيد للإنتاج الصافي، ومن ثم

١) د. رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف: عالم المعرفة، ع ١١٨، أكتوبر ١٩٨٧، ص٢٨.
٢) مونكريستيان: الاقتصاد السياسي، مشار إليه في د.حازم الببلاوي: دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص ٤١.

الثروة، أما الصناعة والتجارة فإنها أعمال عقيمة لا تولد ناتجاً صافياً؛ ومن ثم يجب أن تقتصر مالية الدولة على ضريبة واحدة تؤخذ من الأرض. وقد تعمق فكر الندرة هنا على اعتبار أن مساحة الأرض محدودة، ولأنها الوحيدة القادرة على إعطاء الإنسان أكثر مما قدمه[١].

٣ـ مالتس Thomas Malthus وفكر الندرة:

يعتبر مالتس (١٧٦٦ـ١٨٣٦) من أهم الاقتصاديين المؤسسين لفكر الندرة، حيث تنبأ بأنه كلما زادت ثروة الطبقة العاملة كلما زادت معدلات المواليد؛ وهو ما يجعل الطبقة العاملة تعيش عند حد الكفاف؛ لأن المزيد من الناس يعني المشاركة بين عدد أكبر منهم في كمية محدودة من الثروة[٢].

وقد أدى ذلك التنبؤ إلى قيام مالتس بوضع نظريته الخاصة بالزيادة السكانية، وأثرها السلبي على الموارد الغذائية المتاحة، حيث رأى مالتس أن معدل زيادة السكان أكبر من معدل زيادة الموارد الغذائية؛ وتفسيره لذلك أن السكان يزيدون بمتوالية هندسية (١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ...) بينما الموارد تزيد بمتوالية عددية (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ...)[٣].

ويؤدي القصور في الموارد الغذائية إلى عدم الوفاء باحتياجات الإنسان؛ مما يؤثر سلبيا على مستوى المعيشة، ويجعله ينخفض دون حد الكفاف؛ مما ينذر بانتشار البؤس والفقر[٤].

وهنا ذكر مالتس وسائل علاج تلك المشكلة فيما أسماه بالموانع الإيجابية، والموانع الواقية. ويقصد بالأولى: الموانع التي يكون تأثيرها إيجابي على نقص أعداد السكان، وذلك مثل: الحروب والمجاعات والأوبئة...الخ. ويقصد بالثانية الموانع التي ترجع إلى الفرد أو ما أطلق عليها الموانع الأخلاقية، وهي تتمثل في (الامتناع عن

---

١) د. أحمد جمال الدين موسى: مرجع سابق، ص ١٥٧-١٦٤.
٢) د.حازم الببلاوي دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ص٧٢:.
3) The Scarcity Reflex is one of the most debilitating financial mindsets of all times, www.absolutefinancialfreedom.com/index.html
4) Joel Federman: The politics of universal compassion, www.topia.net

الزواج أو تأخيره لفترة طويلة) ومن خلال هذه وتلك سوف يتحقق التوازن بين الموارد والسكان[١].

ولا يخفى أن هذه الأفكار المتعلقة بالمشكلة السكانية وأثرها السلبى على الموارد ظلت تتردد منذ ذلك الوقت حتى الآن، وهو ما اتضح بتبنى كثير من المنظمات الدولية بل ومعظم دول العالم لهذه الأفكار.

٤ـ دافيد ريكاردو David Ricardo وفكر الندرة:

بالرغم من تعرض نظرية مالتس للنقد إلا أنها اعتبرت نقطة البداية وحجر الأساس في وضع فكر أونموذج الندرة، حيث تبعه كثير من الاقتصاديين وساروا على نهجه، ومنهم دافيد ريكاردو (١٧٧٢ـ١٨٢٢) الذي سلم بأن ثروة الأمم تحدد من خلال الأرض الزراعية المتاحة، وحيث إن زيادة حجم السكان تُحدث ضغطاً على الموارد مما يضطر المجتمع لاستخدام الأراضي الأقل خصوبة لمقابلة التزايد في الطلب على المواد الغذائية؛ وهنا يظهر قانون تناقص الغلة، مما يؤدي إلى تناقص معدلات الأرباح وتناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد الكفاف؛ وبالتالي فإن الندرة الحتمية ستضع حدا للنمو الاقتصادي[٢].

٥ـ وليم ستانلي جيفونسن William Stanley Jevons وفكر الندرة:

يعد وليم ستانلي جيفونسن (١٨٣٥ـ١٨٨٧) من المدرسة الرياضية التي اهتمت بإدخال التحليل الرياضي في علم الاقتصاد. وباعتباره أحد مؤسسي النظرية التقليدية الحديثة نجده يركز على جانب الاستهلاك ويضعه في المرتبة الأولى قبل الإنتاج والتوزيع؛ وهو ما جعله أحد مكتشفي فكرة المنفعة الحدية[٣].

---

١) د. حلمى عبد المنعم صابر: المنظور الاسلامى لمشكلة الغذاء وتحديد النسل، مجلة دعوة الحق، العدد ٩٢، ١٩٨٩، ص١٠ـ١١.

٢) د.سهير معتوق، د. أمينة عز الدين: التطور الاقتصادى وتحليل الموارد الاقتصادية، جامعة حلوان، ٢٠٠٧.

٣) د.حازم الببلاوي: دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ص١١٤.

وهنا نجده يقرر أن ثروة الأمم تحدد من خلال الفحم، وتؤدي زيادة إمداداته إلى زيادة ثروة الأمم؛ وبما أن تلك الإمدادات محدودة فسوف يترتب عليها نهاية لهذا التفوق بسبب الكمية المحدودة الموجودة فى الطبيعة[1].

٦ـ كارل منجر Karl Menger وفكر الندرة:

اتضح الفكر الاقتصادي لمنجر (١٨٤٠ـ١٩٢١) من أفكاره حول المنفعة والحاجة، حيث قام بوضع نظرية عامة حول السلع، واشترط توافر شروط معينة حتى نكون بصدد سلع اقتصادية Economic goods وهى:

- أن تكون هناك حاجة إنسانية.
- أن يتضمن الشئ من الخصائص ما يجعله قادرا على إشباع هذه الحاجة.
- أن يعرف الإنسان قدرة الشئ على إشباع حاجته.
- أن يكون الإنسان قادرا على السيطرة والتصرف في هذا الشئ.

ويرى منجر أن الاحتياجات الإنسانية Human requirements عبارة عن مجموعة السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات الفرد.

كما يرى أنه لكي يصدق وصف السلع بالمعنى الاقتصادي Economic goods على الأشياء فلابد أن يكون عرضها أقل من الطلب عليها؛ ومن ثم فالأشياء الصالحة لإشباع الحاجات والتي توجد بوفرة فإنها لا تعتبر من قبيل السلع الاقتصادية بل من السلع الحرة (المجانية)، أي أنه يجب أن تكون السلع محدودة بالنسبة للحاجات التي تصلح لإشباعها[2].

ونستنتج من ذلك وجود قناعة تامة بفكر الندرة؛ لأنه مع افتراض وجود سلع تتمتع بوفرة فإنها لن تعد سلع اقتصادية؛ لأن هذه الأخيرة الأصل فيها ـ وفقا لهذا الرأي ـ أن تكون محدودة أو نادرة.

---

1) The Scarcity Reflex is one of the most debilitating financial mindsets of all times, www.absolutefinancialfreedom.com/index.html

٢) د.حازم الببلاوي دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ص١١١.

٧ـ الليبرالية الحديثة New Liberalisme:

يتمثل الفكر الليبرالي الحديث في مجموعة من النظريات الاقتصادية التي ترى أن اقتصاد السوق وحرية التجارة خير السبل لتحقيق المجتمع الحر، وزيادة الرفاهة الاقتصادية للدول المنفتحة على العالم.

وقد كان الأصل في صياغة هذا الفكر هو تفنيد الفكر الاشتراكي وخاصة الماركسي. ومن أبرز مؤسسي هذا الاتجاه فريدرك فون هايك من خلال كتابه «الطريق إلى العبودية» The Road to serfdom الصادر عام ١٩٤٤م. وكان القطب الآخر ملتون فريدمان أكثر حدة في نقد النظرية الكينزية من خلال النظرية النقدية. وقد أيد ذلك كل من: صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، حيث دعوا إلى ضرورة تحرير الأسواق المالية والسلعية من كافة القيود الحكومية..الخ[١].

إن الهدف الرئيس لذلك الفكر هو تحقيق مصالح رأس المال في المقام الأول؛ وهو ما أدى للأزمات التي تعاني منها الرأسمالية في موطنها؛ والسبب في ذلك هو قناعتهم المطلقة بفكر الندرة؛ والذي يدفعهم دائما إلى السعي نحو الاستحواذ والسيطرة على الموارد دون الآخرين؛ وذلك من خلال مجموعة من السياسات أو توظيف المنظمات الدولية لصالحها.

ثانيا: نموذج الندرة:

لقد خلص أصحاب هذا الاتجاه إلى وضع ما أسموه بـ«نموذج الندرة» وهو ما يمكن التعبير عنه بالشكل التالي.

---

١) هورست أفهيلد: مرجع سابق، ص ٨-٩.
د. إيهاب محمد يونس:العولمة بين الاستمرار والإنهيار، مصر المعاصرة،ع٤٨٨،أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٤٧٤ـ٤٨٠.

شكل (١) : نموذج الندرة

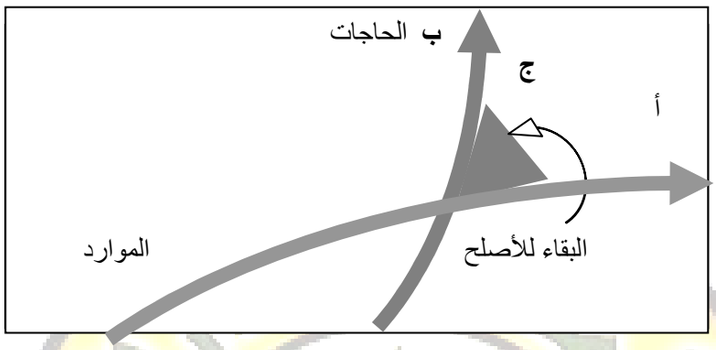

ورؤيتهم لهذا النموذج أن المحور (أ) يعبر عن الموارد المتاحة للمجتمع، والتي تتصف بالندرة . بينما يعبر المحور (ب) عن الطلب أو حاجات المجتمع والتي تتصف بأنها غير محدودة، وكما يتضح من الشكل أن المحور (ب) في تزايد عن المحور (أ)، أي أن الحاجات البشرية في تزايد مستمر وبمعدل يفوق تزايد الموارد ؛ ومن ثم تبقى أمامنا منطقة البقاء للأصلح وهي الواقعة بين محوري الموارد والحاجات. أي أن الذي يستطيع التوفيق بين الحاجات والموارد هو الذي يستطيع البقاء[١].

وهذه الرؤية تتفق مع التعريف الذي أورده الاقتصادي إدوارد لتوك عن العصر الجديد والذى يعبر عن «انصهار العدد الهائل من الاقتصاديات القروية والوطنية والإقليمية في اقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين، بل يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة عواصف المنافسة الهوجاء»[٢].

1) The Scarcity Reflex is one of the most debilitating financial mindsets of all times, www.absolutefinancialfreedom.com/index.html

٢) هانس بيتر مارتين _ هارالد شومان: فخ العولمة، ترجمة د.عدنان عباس ، مراجعة د.رمزي زكي، عالم المعرفة، أغسطس ٢٠٠٣، ص ٦٤.

ويتضح من الأفكار السابقة أن المشكلة الاقتصادية ذات شقين أو سببين أساسيين ـ كما يطلق عليهما البعض ـ ألا وهما : الموارد النادرة والحاجات غير المحدودة[1] :

(أ) الموارد النادرة:

يراد بذلك أن الموارد الموجودة في الطبيعة لا تكفي لإشباع الحاجات البشرية، كما وأن الموارد تتعدد استخدامها .

١ـ الندرة النسبية : فبرغم وفرة الموارد ووجودها بنسبة كبيرة إلا أنها مقارنة بالحاجات تعتبر نادرة، أي أنها ليست ندرة مطلقة لكنها ندرة نسبية ؛ أي نسبة الموارد إلى حاجات الإنسان .

٢ـ مشكلة الإختيار : تبعا لمشكلة الندرة النسبية فإنه يتعين التضحية ببعض الحاجات لإشباع حاجات أخرى. ومما يدعم ذلك أن المورد الواحد له كثير من الاستخدمات فالماء يمكن استخدامه في توليد الكهرباء أو في الزراعة أو الصناعة بالإضافة إلى استخدامه للشرب سواء للإنسان أو الحيون ، وهنا تظهر مشكلة الإختيار فعلى الفرد أو الدولة أن تختار الاستخدام المناسب .

(ب) الحاجات غير المحدودة:

ويراد بذلك أن الحاجات البشرية تتعدد خصائصها كما يلي :

١ـ الحاجات متعددة : أي أن الإنسان له حاجات كثيرة مثل : المأكل، الملبس، المسكن، التعلم، الاستقرار، الأمن، التنزه، الانتقال والسياحة ...الخ .

٢ـ الحاجات متجددة : أي أن إشباع الإنسان لحاجة من حاجاته مرة واحدة لا يعني أنه لن يقوم بإشباعها مرة أخرى. فتناول الإنسان كوبا من الماء في الصباح لا يعني أنه لن يقوم بشرب الماء مرة أخرى طيلة حياته، إنما يعني أنه سوف يعاود مرات أخرى إشباع هذه الحاجة بمرور الزمن .

---

١) د.كمال توفيق محمد الخطاب: نظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية من منظورإسلامي، مؤته للبحوث والدراسات، مجلد ١٧، ع٣، ٢٠٠٢، ص ٨٨.

٣ـ الحاجات متطورة: ويراد بها معنيين: إما أن الحاجات تتطور باختلاف المراحل العمرية للانسان، وإما أنها تتطور بتطور المنتجات المصنعة، وذلك تبعاً للتقدم الفني والتكنولوجي.

٤ـ الحاجات ملحة: أي أن الإنسان إذا ما استطاع مقاومة إشباع بعض الحاجات لفترة زمنية معينة فإنه لن يستطع أن يستمر طيلة حياته دون إشباعها.

وفي ظل هذه المشكلة يلجأ الفرد (المجتمع) إلى محاولة تحقيق التوازن بين موارده النادرة وحاجاته غير المحدودة، وذلك من خلال التضحية والإختيار فيما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة، وهذه الأخيرة تعبر عن مقدار السلع والخدمات التي كان من الممكن أن يقوم المجتمع بانتاجها، لكنه ضحى بها في سبيل إنتاج سلع وخدمات أخرى، ويستخدم في ذلك منحنى إمكانيات الإنتاج[١].

٥ـ المشكلة السكانية: ويضاف إلى ما سبق مشكلة تزايد أعداد السكان والتي تقف عائقاً أمام التنمية وتحقيق مستوى معيشة مرتفع، وبالتالي يجب الحد من الزيادة السكانية، وهو ما دعى البعض إلى القول باستخدام كثير من الوسائل حتى وإن كانت تلك الوسائل تتعارض مع الأخلاق. وفي مقدمة هؤلاء أفلاطون وأرسطو الذين يرون ضرورة تحديد النسل بعدد معين، كذلك كان هناك الحل الأيرلندي، وخطة الطابع الأخضر وذلك تأثراً بفكر مالتس[٢].

وكذلك بعض علماء الاجتماع المحدثين مثل العالم الأمريكى روبرت سى كوك يقول ان عدم التحكم فى السكان أخطر من القنبلة الذرية. عالم الاجتماع الدكتور هوايت ستيغنز يقول أن يوم القيامة سيوافق ١٣/١١/٢٠٢٦ ؛ حيث تقضى المجاعة العالمية فى هذا اليوم على الجميع. كذلك هال هيمان يقول وفقاً لمعدلات النماء الحالية سيكون العالم ١٤ بليون نسمه عام ٢٠٤٠، و١٨ بليون عام ٢٠٥٧، و٥٧ بليون

---

1) Jack Harvey: modern economics, Palgrave,1998,p4-5

٢) وقد تعرضت رؤية مالتس لكثير من الانتقادات حيث ثبت عدم صحتها؛ فقد ثبت طبقا للفاو أن الإنتاج العالمي يكفي كافة البشر، بل يزيد عن الحاجة، لكن الواقع يشهد بموت الملايين جوعا ليس بسبب النقص في الغذاء ولكن بسبب عدم عدالة التوزيع .انظر د. على أحمد السالوس: موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، مكتبة دار القرآن، ج.م.ع بلبيس، دار الثقافة، قطر، الدوحة، ط ٧ ، ٢٠٠٢، ص ٣٢-٣٣

عام ٢١١٠ ، وعام ٢٣٠٠ سيكون تعداد العالم ٣ آلاف بليون على هذه الأرض المسكينة[١].

وينتهون من عرض ذلك النموذج أن الحاجات الإنسانية لا يمكن إشباعها جميعاً ، بل الممكن هو إشباع البعض فقط ، وهذا يكون من خلال الموارد النادرة والسلع الحرة (المجانية) ، وهو ما يطلقون عليه المشكلة الاقتصادية ، وذلك كما يتضح من الشكل التالي[٢] :

شكل (٢) المشكلة الاقتصادية

ثالثا: النظم الاقتصادية وفكر الندرة:

عندما يشعر إنسان بالخوف من حصول إنسان آخر على مورد أو سلعة يرغبها فإنه يحاول الحصول على هذا المورد أو تلك السلعة والحفاظ عليها لأقصى حد ممكن ؛ ولذلك يقوم بوضع القيود ليعوق أو يزيل تقدم المنافسين. لم يقتصر هذا الشعور على الأفراد بل امتد إلى المجتمعات ؛ وبالتالي لم تقتصر نظريات الاقتصاديين على

١) د. حلمي عبد المنعم صابر: المنظور الإسلامي لمشكلة الغذاء وتحديد النسل، مجلة دعوة الحق، ع٩٢، ١٩٨٩، ص ٩-١١.

2) Jack Harvey: modern economics, Palgrave,1998,p4-5
الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) www.fao.rog

الكتب وحسب، بل انتقلت إلى الواقع العملي بتبني كثير من القادة السياسيين عبر التاريخ لفكر الندرة، والتأثر به مما أشاع حالة من الخوف، والقلق بالنسبة للمستقبل.

هذا الوضع يطلق عليه إنعكاس الندرة Scarcity Reflex، ويراد به رد الفعل على الخوف من فقدان الحصول على السلع المرغوبة؛ وهذا ما دفع القادة السياسيين والاقتصاديين عبر التاريخ إلى تعزيز المخاوف من الندرة؛ وقد أثر ذلك على اتخاذ القرار، والتوافق مع العالم[1].

كل هذا أثر بدوره على النظم الاقتصادية التي طُبقت لمواجهة تلك المشكلة، والتي انقسمت بصفة أساسية إلى النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، حيث اعتمد كل منهما على سياسات وأداوت خاصة لتحقيق أهدافه القومية في ظل قناعتهم بفكر الندرة، وسعياً لعلاجها.

فرؤيتنا هنا أن فكر الندرة هو السبب الرئيس لنشأة النظم الاقتصادية؛ فالنظم الاقتصادية نشأت لتعالج مشكلة الندرة. هذا بعكس معظم الكتابات التي ترى أن النظم الاقتصادية هي الأساس ثم تأتي معالجة المشكلة الاقتصادية من خلالها، وتذكر علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي أو النظام الاشتراكي؛ وحجتنا في ذلك أن فكر الندرة أسبق تاريخيا عن النظم الاقتصادية، كما وأن الاقتصاديين أو السياسيين لجئوا إلى هذه النظم لعلاج تلك المشكلة في مجتمعاتهم. هذا بالاضافة إلى أن هذه النظم حاولت الإجابة على أسئلة هامة منها ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج..الخ؛ وذلك لعلاج لتلك المشكلة.

١ـ النظام الرأسمالي:

بعد حركة الإصلاح الديني ونشأة الدولة القومية نشأت ما يسمى بالرأسمالية التجارية تأثراً بالفكر التجاري الذي وضع رؤيته للتغلب على ندرة المعادن النفيسة؛ وبالتالي كان لتدخل الدولة في النشاط الاقتصاد دور هام لمعالجة تلك الندرة؛

1) The Scarcity Reflex is one of the most debilitating financial mindsets of all times, www.absolutefinancialfreedom.com/index.html

والسبب في ذلك أن تلك المعادن ومقدارها كانت هى مقياس قوة الدولة مقارنة بالدول الأخرى. هذه الرؤية وذلك النظام أصبح لايتوافق مع مصلحة المجتمع خاصة بعد الثورة الصناعية، والتي خلفت ما يطلق عليه الرأسمالية الصناعية[١].

وكانت هذه هي البداية لما يطلق عليه اقتصاد السوق، والذي اعتمد على كثير من المبادئ منها : عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، الحرية الفردية..الخ. ويكمن السبب في عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأن هذا - ووفقا لرأي الفكر الاقتصادي الحر - التدخل يؤدي إلى عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة التى تتسم بالندرة، وتقليص فرص العمل، والتأثير على كفاءة النشاط الخاص متأثراً بالوظيفة التوجيهية للدولة. كما أن تدخل الدولة لن يتم إلا باقتطاع جزء من الموارد المتاحة للأفراد، والذين كان بمقدورهم استخدامها بصورة أفضل، خاصة في ظل الندرة التي تعاني منها الدولة، وذلك في إطار قوى العرض والطلب القادرين على تحقيق التوازن بين الموارد والحاجات؛ ومن ثم فإن النظام الرأسمالي (اقتصاد السوق) يعالج المشكلة الاقتصادية من خلال ما يسمى بجهاز الثمن أو الأسعار، والتي يتم عن طريقها التقاء رغبات المشترين مع البائعين، وبما يحقق تخصيص أفضل للموارد المتاحة، سواء كانت مادية أو بشرية مما يؤدى الى علاج تلك المشكلة[٢].

٢ـ النظام الاشتراكي:

لقد كان لتعثر النظام الرأسمالي، وعدم قدرته على تحقيق التوازن التلقائي، سوء توزيع الدخل، زيادة البطالة وظهور الاحتكارات..الخ - أي عجزه عن علاج المشكلة الاقتصادية - السبب الرئيس للبحث عن نظام آخر يتفادى تلك المساوئ، أي يستطيع علاج المشكلة الاقتصادية، فكانت الدعوة للنظام الاشتراكي. وتتمثل رؤية هذا النظام في علاج مشكلة الموارد النادرة والحاجات المتعددة في أن تقوم الدولة بتولي قيادة النشاط الاقتصادي من إنتاج وتوزيع وتشغيل للعمالة؛ لأنها هي الأقدر على حسن استغلال الموارد المتاحة، والتي تتصف بالندرة، وكذا العدالة في توزيع

١) د. أحمد أنور، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤، ص ٧٩, ٨٠

2) Jack Harvey: 1998, p18-19.

الدخل القومي؛ ومن ثم تقليل الفوارق الاجتماعية والشعور بالحرمان بين أفراد المجتمع، وذلك بالاعتماد على زيادة نسبة التشغيل بعكس المشروعات الخاصة التي تتميز بوجود احتكارات[1].

اتضح مدى تأثير فكر الندرة على النظم الاقتصادية المطبقة لعلاجها، وبعيداً عن الاتفاق حول هذه الرؤية أو التعارض معها فإن فكر الندرة قد أثر كثيراً على واقع الحياة في كافة الدول سواء كانت من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية..الخ.

الخلاصة:

اتضح أن الفكر الاقتصادى قد لعب دورا كبيرا فى صياغة ما يسمى بنموذج الندرة (المشكلة الاقتصادية) والذى يعنى ندرة الموارد المتاحة وتعدد الحاجات البشرية ولم تقتصر هذه الرؤية على الجانب الفكرى بل انتقلت الى الواقع من خلال تطبيق نظم اقتصادية معينة يهدف كل منها الى علاج المشكلة الاقتصادية من خلال مجموعة من المبادئ والأدوات والسياسات، حتى وان تعارضت هذه المبادئ وتلك الأدوات والسياسات من نظام الى نظام آخر.

ومع تعثر هذه الأنظمة فى علاج تلك المشكلة فقد أدى الى تفاقم الأوضاع الاقتصادية وتتابع الأزمات الواحدة تلو الأخرى؛ كل هذا جعل البعض يتجه اتجاه معاكس لفكر (نموذج) الندرة - الذى نشأت عليه هذه النظم الاقتصادية - ويقول أن الأساس فى الموارد هو الوفرة وكفايتها لإشباع الحاجات البشرية، ووضعوا ما يسمى بنموذج الوفرة، فما مضمون هذا النموذج؟ هذا ما سنبينه فى المبحث التالى.

---

١) د. أحمد جمال الدين: مرجع سابق، ص ٤٢-٥٢.
- تيمونز روبيرتس & إيمي هايت: من الحداثة إلى العولمة، ترجمة سمر الشيشكلي، مراجعة محمود ماجد عمر، عالم المعرفة، ع ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤، ص ١٣-١٩.

المبحث الثاني
مضمون نموذج الوفرة

إن اختلاف الأفراد فى الأفكار والمعتقدات قد انعكس بدوره على المشكلة الاقتصادية، فبرغم انتشار فكر الندرة والدفاع عنه ووضع النظريات والترويج لها بل وتطبيقها، فقدظهرت رؤية معاكسة يرى أصحابها أن الموارد تتمتع بالوفرة، وأن ما يظهر من ندرة هو نتيجة لممارسات الانسان الضارة؛ وهو ما أدى بهؤلاء إلى وضع ما يسمى بنموذج الوفرة.

أولا: الاقتصاديون وفكر الوفرة:

ومن الكتابات القديمة عن الوفرة كتاب «نظرية الطبقة المرفهة» عام ١٨٩٩ «لفبلن» حيث أشار إلى ظاهرة الاستهلاك التفاخرى، وأن الفرد كائن اجتماعى يتأثر بمن حوله، وأن استهلاكه يتوقف على استهلاك الآخرين نتيجة ضغوط اجتماعية والرغبة فى المسايرة والتقليد؛ وبالتالى فإن ميله الى الاستهلاك ليس دائماً نتيجة حاجته. كما انتقد سعى الأغنياء الى الثراء الدائم، ولو على حساب الانتاج الذي يتسم بالوفرة باصطناع الاحتكار[١].

لكن رغم هذا الاجتهاد من فبلن إلا أن فكر الندرة سيطر لفترة طويلة، ولم يظهر الحديث عن الوفرة كنموذج إلا منذ بداية الستينات؛ حيث كانت الفترة السابقة عن ١٩٦٠ تعبر عن عالم الندرة، وما بعد ١٩٦٠ يعبر عن اقتصاد الوفرة أو عالم ما بعد الندرة . هذا التحول فرض إعادة التفكير في كثير من المعتقدات والأفكار كما قال (أندريه جاك هوليك)[٢].

١ـ مارشال سالين وفكر الوفرة Marshal Sahlin:

في مقال لمارشال سالين حول أصول اقتصاد الوفرة كان من أوائل من تحدثوا عن

---

١) د. حازم الببلاوى: مرجع سابق، ١٩٩٦، ص ١٦٣ ، ١٦٤.

2) Abundance vs scarcity Third world traveler/the myth –scarcity, the reality – there is enough food. www.thirdworldtraveler.com/global_secrets_lies/

خرافة المرحلة الصناعية، وأن المجتمعات تقوم على الوفرة في مقال The original affluent society، والذى أكد فيه أن الانسان عاش حوالى ٢ مليون سنة حوالى ٩٩٪ منها عاش على الجمع والالتقاط والصيد، وطوال هذه الفترة لم يعانى الإنسان من أى ندرة موارد، بل كان يجد دائما ما يكفيه، بينما الإنسان فى العصور الحديثة يعانى من خوف دائم من ألا يجد ما يريده. و قد آثار تساؤل آخر بأنه: إذا ما كان الإنسان المعتمد على الصيد مازال موجود حتى الآن فى افريقيا وأمريكا واستراليا فهل سيستطيع الانسان الحديث أن يستمر ويتعايش مع كل التغيرات المناخية والانقلابات التى أحدثها بنفسه على الكرة الأرضية؟[١].

٢ـ جون كيبث جالبرث وفكر الوفرة: John Kiepth Galperth:

ومن الكتابات التى استخدمت مصطلح الوفرة أيضا مؤلف «مجتمع الوفرة» للاقتصادى والدبلوماسى الأمريكى «جون كيبث جالبرث» عام ١٩٥٨، وقد ميز فيه بين الحاجات والرغبات، واعتبر الرغبات من صنع المجتمع. كما أكد أن مجتمع مثل مجتمع الوفرة يكون أقل حساسية لمسائل الفقد والتبديد، ولذلك نرى التوسع الهائل فى نشاطات الدعاية والاعلان والتى تعد أحدى مظاهر مجتمع الوفرة[٢].

٣ـ فرنسيس مورلابيه & جوزيف كولينز وفكر الوفرة

Fransis More Lape& Joesef Kolins

فى كتابهما صناعة الجوع: (خرافة الندرة) الصادر عام ١٩٨٣؛ بدأ كل من فرنسيس مور لابيه وجوزيف كولينز في الإعداد لهذا الكتاب منذ عام ١٩٧٥م، ومن خلال الدراسات والرحلات لمختلف دول العالم أكتشفا أن العالم يسيطر عليه مجموعة خرافات من أهمها: خرافة الندرة، وأن العدالة المطلقة تعنى الهلاك المطلق، وأن البشر أكثر من أن تتحملهم الأرض، وغيرها من الأفكار التى تكرس ثقافة الخوف والتبعية.

---

1) The original affluent society, www.time.com\time.

٢) د. حازم الببلاوى، مرجع سابق، ص ١٦٦.

وقد أكدوا بالدلائل أن أفقر بلدان العالم وهى بنجلاديش، والتى تعتبر حالة ميئوس منها تستطيع إنتاج ما يكفيها ويزيد من الطعام، ولكن ما يعوقها هو وجود شريحة غنية تريد ابقاء المجتمع فى حالة فقر، واحتياج دائم لضمان بقائه تحت سيطرة هذه الأقلية القوية؛ وبالتالى ضمان القوة الدائمة لها. وهذه الطريقة هى المسيطرة على العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة، وهى التى تحكم على مناطق بالنزاعات المستمرة، وعدم القدرة على استغلال امكانياتها، أو تدمير قدرات هذه الدول على الإنتاج فتظل معتمدة على ما تأخذه من الدول الغنية فتضمن التبعية المستمرة. والمراد من ذلك أنه إذا كانت توجد ندرة فهذه الندرة مصطنعة وليست حقيقية[1].

٤ـ توماس دي جريجوري Thomas De Gregori:

يقول جريجوري أنه إذا كان يوجد جوع في العالم فإن هذا يرجع إلى سوء توزيع الطعام، وليس بسبب عدم كفاية الإنتاج العالمي؛ لأن الجوع يحدث أيضاً في الدول الغنية. وأشار جريجوري أن الإنسان عنصر فعال نشط يمتلك أفكار يمكنها أن تشكل العالم والطبيعة وفق احتياجاته، فالموارد ليست نهائية أو محدودة لأنها نتاج عبقرية الإنسان من خلال الاستفادة من التكنولوجيا والعلوم[2].

ويدلل على ذلك بأن الإنتاج الزراعي زاد خلال الفترة الأخيرة؛ فمنذ عام ١٩٦٠م زاد التطور التكنولوجي في الإنتاج الزراعي، تطور مكافحة الآفات، التخصيب، تقنيات الزراعة والري، الهندسة الحيوية، وتحسين التربة والطمي؛ وكل ذلك أدى إلى مضاعفة إنتاجية العالم من الغذاء، وزيادة ٣٠٪ في إنتاجية الأرض الزراعية. ويقول جريجوري أن التطور التكنولوجي ساهم في مواكبة الزيادة السكانية الكبيرة في عام ١٩٤٨م حيث فاق الإنتاج العالمي للغذاء الزيادة السكانية بحوالي ١٪، وعلى الرغم من تضاعف سكان العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن الإنتاج

---

١) فرنسيس مورلايه، جوزيف كولينز، خرافة الندرة (صناعة الجوع)، ترجمة أحمد حسان، مراجعة فؤاد زكريا، عالم المعرفة،ع ٦٤ ، ١٩٨٣.

2) Thomas D. Jregori: "resources are not; they become: an institutional theory", journal of economicissues 21, no.3 (sep. 1987)

الغذائي زاد بثلاثة أضعاف. وهذه الزيادة الكبيرة في الإنتاج الغذائي حدثت بدون أي تحسين في الأراضي المعدة للزراعة خلال ال٣٠ عاماً الماضية. فمنذ عام ١٩٥٠ فإن حوالي ٢٠٠ مليون فدان أمريكي انسحب من الإنتاج بسبب الزيادة غيرالمسبوقة من السلع الزراعية الموجودة في الأسواق العالمية.

وهناك اعتقاد بأن الكوكب الأرضي يستطيع اطعام عشرات المليارات من الناس لأجيال قادمة؛ ودلائل هذا الاعتقاد أن هناك مساحة كبيرة من الأراضي القابلة للإصلاح تقدر بنسبة ٢٤٪ من الأراضي الجليدية، وحوالي ضعف الكمية المستصلحة في العقود الأخيرة، وأكثر من ثلاثة أضعاف الكمية التي تم زراعتها في أي وقت سابق. كما أن الكثير من الأراضي الزراعية تزرع بأساليب إنتاجية متأخرة تعود إلى بداية القرن العشرين؛ وبالتالي سيكون للتكنولوجيا الزراعية دور هام في ذلك.

٥ـ نوبل ليورت وتيودر شلتز N. Laurate& T. Schultz:

لاحظ نوبل ليورت وتيودر شلتز في دراسة لهما أن الأرض الزراعية في أوروبا الغربية فيما عدا وادى po vally ، وبعض الأجزاء من انجلترا وفرنسا كانت مناطق فقيرة جدًّا في الجودة الزراعية بينما الآن هذه المناطق إنتاجيتها مرتفعة جدا، وجزء أساسي من إنتاجية هذه الأراضي جاء نتيجة جهد بشري بالاستثمار في تحسين الأراضي ومن ثم فالوفرة مرتبطة بسعى الإنسان وعمله.

٦ـ ديفيد استرفيلد David Osterfeld:

أشار استرفيلد إلى أن الكثير من الأراضي في مناطق الغرب الأوسط الأمريكي كانت غابات ومستنقعات، ولم يكن فيها أراضي صالحة للزراعة، لكن بعد استصلاحها أصبحت تعد من أخصب الأراضي في العالم ومن ثم إذا ما اتجهت الجهود إلى استصلاح الأراضى وزيادة الإنتاج لن يكون هناك مشكلة ندرة[1].

1) The growing abundance of natural resources: Jerry Taylor, Agenda 21 presented at 1992 UN conference on environment and development.

ثانيا: نموذج الوفرة:

توصل الاقتصاديون الذين يعارضون فكر الندرة إلى ما يسمى بنموذج الوفرة، والذي يتضح من الشكل التالي.

شكل (٣): نموذج الوفرة

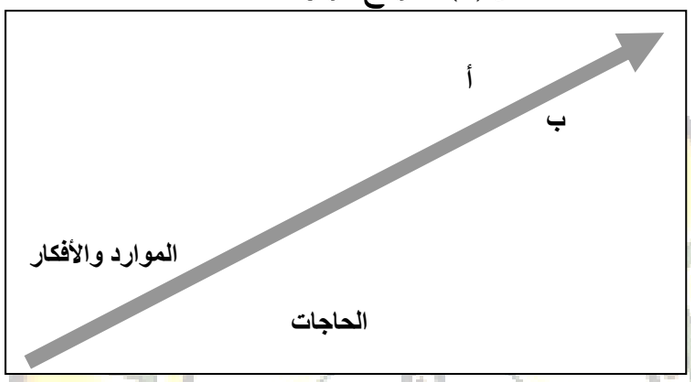

ويتضح من الشكل أن المحور(أ) يعبر عن الموارد والأفكار البشرية، بينما يعبر المحور (ب) عن الحاجات. وكما يتضح فإن المحور (أ) أعلى من المحور (ب)؛ مما يعني أن الموارد والأفكار تزيد عن الحاجات؛ وبالتالي فليس هناك مشكلة ندرة حقيقية في الموارد، إنما المشكلة تبدو في عمل الإنسان وتصرفاته. فالإنسان يستطيع ببذل الجهد المعقول أن يستفيد بالموارد المتاحة؛ ومن ثم إشباع حاجاته، خاصة إذا كان هناك عدالة في توزيع الدخل على السكان .وفي إطار ذلك فإننا نميز بين نوعين من الاستهلاك[١]:

ـ استهلاك موارد غير متجددة:

مثل استهلاك النفط، الغاز الطبيعى، الفحم الحجرى و اليورانيوم ينطوى على **نفاد مورد محدود الكمية فى الطبيعة، أى أن نفاده المحتمل سيكون لمرة واحدة لا** رجعة عنها؛ وبالتالى سيتراجع معدل الاستخراج حتما بعد بلوغ الاستخراج حده **الأقصى.**

١) كولن كامبيل وآخرون: نهاية عصر البترول، ت د.عدنان عباس، عالم المعرفة، ع ٣٠٧ سبتمبر ٢٠٠٤، ص ٢٣٧

ـ استهلاك موارد متجددة:

مثل استهلاك المياه، المواد الغذائية والطاقة الشمسية وهذا يمثل الاستحواذ الدائم على خيرات مورد قادر على تجديد نفسه باستمرار ولكن تجاهل الإنسان حدود الاستهلاك يترك أثره على معدل التجديد ، واسترداد الطاقة المتبددة، أى أنه يقود الى ما يسمى بنهب الطبيعة فسوء الاستخدام يؤدى الى تبديد الموارد[1].

أى أن الإنسان عندما يدرك حدوده وحدود النظام البيئي يحقق انجازات، ولا يشعر بالندرة. أما عندما يتجاهل هذه الحدود ، ويستمر فى الضغط على البيئة دون ادراك حدودها القصوى فإن هذا يؤدى إلى كوارث محققة؛ ومن ثم يشعر حينئذ بندرة الموارد برغم أنه السبب في ذلك[2].

الخلاصة:

اتضح مما سبق وجود اتجاه قوى يدعم وجود الوفرة وينفى وجود الندرة كما زعم الرأى الأول، ويثبت أنها من صنع الإنسان لتحقيق مصالح خاصة. هذا بالنسبة للفكر الاقتصادى الوضعى فهل اختلف الحال بالنسبة للفكر الاقتصادى الإسلامى؟ هذا ما سنبينه فى المبحث التالى.

---

١) كولن كامبيل وآخرون: مرجع سابق، ص ٢٣٧

٢) كولن كامبيل وآخرون: مرجع سابق، ص ٢٣٥:٢٣٧

المبحث الثالث
الرؤية الإسلامية للمشكلة الاقتصادية

اختلف أصحاب الفكر الاقتصادى الإسلامي ـ كما هو الحال بالنسبة للفكر الاقتصادى الوضعى ـ حول مدى وجود المشكلة الاقتصادية من عدمه، فمنهم من يرى أن الموارد تتصف بالندرة، بينما يرى الآخرون أن الموارد تتمتع بالوفرة، وأن مسألة الندرة مسألة مصطنعة وغير حقيقية، وسوف نقوم بعرض الرأيين تباعا :

الرأي الأول: اتصاف الموارد بالندرة:

يستند أصحاب هذا الرأي إلى العديد من الأدلة: منها آيات قرآنية، وأحاديث نبوية. ومن الآيات القرآنية: قوله تعالى : ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ..﴾ [فصلت :٤٩] وقوله تعالى :﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر :٢٠] وقوله تعالى : ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾[التكاثر :١] وقوله تعالى : ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَـٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَـٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾ [آل عمران :١٤] . ومن الأحاديث النبوية: عن قتاده عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ : «لو كان لأبن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب»[١]. أيضاً قول رسول الله ﷺ : «يهرم ابن آدم وتشب معه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر»[٢] ومن أصحاب هذا الرأي نذكر :

أولا: الماوردي:

من الأئمة الداعمين للمشكلة الاقتصادية أو المؤديين لفكر الندرة ما ذكره

١) صحيح مسلم : باب ٣٩ الزكاة ، حديث: ٢٤٦٢.
٢) صحيح مسلم باب ٣٨ الزكاة حديث ٢٤٥٩.

الماوردى في قوله عن الإنسان وشهواته: (منازعة الشهوات التي لا تنال إلا بزيادة المال، وكثرة المادة، فإذا نازعته الشهوة طلب من المال ما يوصله إليها، وليس للشهوات حد متناهي، فيصير ذلك ذريعه إلى أن ما يطلبه من الزيادة غير متناه). كذلك قوله: (إن شهواتها - أي النفس - غير متناهية فإذا أعطاها المراد من شهواتها وقتها تعدتها إلى شهوات قد استحدثتها؛ فيصير الإنسان أسير شهوات لا تنقضي وعبد هوى لا ينتهي).

كما تكلم عن المشكلة الاقتصادية بالنسبة للحكومة عندما تحدث عن بيت المال إذا اجتمع عليه حقان ضاق عنهما، أي تعدد حاجات الدولة وقلة مواردها[1].

ثانيا: العز بن عبد السلام:

لقد طرح العز بن عبد السلام المشكلة الاقتصادية على مستوى الأسرة فيذكر مثال: أنه لو كان للإنسان ولدان لا يقدر إلا على قوت أحدهما فإنه يفضه (يقسمه) عليهما بالتساوي أو على حسب حاجة كل منهما مثل (الثلث والثلثين)؛ ومن ثم نستنتج أن الموارد محدودة وتتمثل في الرغيف، والحاجات غير محدودة وتتمثل في حاجة الولدين وتحل المشكلة بالقسمة بالتساوي أو حسب الحاجة[2].

ثالثا: محمد أحمد صقر:

يذكر الدكتور محمد أحمد صقر أن علماء المسلمين قد صاغوا المشكلة منذ قرون طويلة فعلماء اللغة قالوا الألفاظ محدودة والمعاني غير محدودة، وعلماء الأصول قالوا النصوص محدودة والوقائع غير محدودة، فالألفاظ والنصوص هي كالموارد النادرة، والمعاني والوقائع والنوازل هي حاجات كثيرة ومتنوعة ومتجددة.

كما أن أتصاف الموارد بالندرة يجعل إنتاجها عملية شاقة وممتعة فى ذات الوقت، وهذه المشقة هى التى تدفع الإنسان إلى بذل الجهد. فإذا كانت الموارد حرة متوفرة لما استشعر الإنسان قيمتها، لذا اقتضت حكمة الخالق سبحانه أن يقتصر عرض

---

١) الماوردي: أدب الدنيا والدين، ص ٢١٦، مشار إليه د. رفيق يونس المصري: إسهامات الفقهاء في القروض الأساسية لعلم الاقتصاد، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ص ٢٥-٢٦.

٢) العز بن عبد السلام: قواعد الأحكام، ص ١١١، مشار إليه د. رفيق يونس المصري: مرجع سابق، ص ٢٣.

الموارد الحرة على مجال محدود ؛ بحيث لا تسد بصورة مباشرة جميع احتياجات الإنسان مما ألزم الإنسان بأن يكد ويكدح ويتعلم ويطور فنه الإنتاجي[1].

رابعا: السيد محمد رشيد رضا:

يقول صاحب تفسير المنار في تفسيره لقوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾[آل عمران:١٤] إن المال وسيلة إلى الرغائب، وموصل إلى الشهوات واللذائذ ، ورغائب الإنسان غير محدودة، وأفراد لذائذه غير معدودة، فهو لاستعداده الذي لا منتهى له يطلب الوسائل إلى رغائب لا منتهى لها، وهذه الرغائب يتولد بعضها من بعض.

فما قضى أحد منها لبانته ∴ ولا انتهى أرب إلا إلى أرب

فلا جرم أن الإنسان لا يستكثر المال مهما كثر، بل إن كثرته هي التي تزيد فيه نهمته، حتى إنه لينسى أنه وسيلة إلى غيره، فيجعل جمعه مقصدا، يتفنن في طرقه، كلما سلك طريقا عنّ له من السلوك فيه طرق أخرى. قال الرسول ﷺ: «لو كان لأبن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب»[2] والتعبير بالقناطير المقنطرة يشعر بأن الكثرة هي التي تكون مظنة الافتتان لأنها تشغل بالتمتع بها القلب، وتستغرق في تدبيرها الوقت..[3].

خامسا: رفيق المصري:

يرى الدكتور رفيق المصري أن هناك خلط بين طرح المشكلة الاقتصادية وحلها ، أي بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون. كما أنه ينتقد الذين يقولون بوجود الوفرة؛ والسبب في ذلك أنهم عندما يتحدثون عن إمكان تكثيرالموارد أو تقليل

---

١) د. محمد أحمد صقر، الاقتصاد الاسلامى مفاهيم ومرتكزات، ص ٣٠

٢) صحيح مسلم : باب ٣٩ الزكاة ، حديث: ٢٤٦٢.

٣) تفسير المنار: (٣/ ٢٤٣)

الحاجات يتوهمون أنهم يتحدثون عن المشكلة، والحق أنهم يتحدثون عن العلاج. كما أنهم يقتصرون في الحديث على الموارد الغذائية والحاجات الغذائية؛ وذلك تبعا لزعمهم أن الموارد كافية، والحاجات مهما عظمت يمكن إشباعها. كما أنهم يبنون هذا الزعم على فرض أن الناس وحدة واحدة مثالية، ليست بينهم حدود ولا قيود، ولا تزاحم ولا تظالم، ولا تغابن ولا تقاتل، ولا قوي ولا ضعيف. ثم إن حاجات الناس لا تقتصر على الغذاء ولا على الضروريات فحسب، بل تمتد إلى حب التملك والادخار وتكوين رأس المال.

ويورد الدكتور رفيق المصري مجموعة من الآيات يدلل بها على وجهة نظره، ويرد على القائلين أنه إذا ما طبق الإسلام فلن يعود هناك مشكلة اقتصادية. ويقول لعل هؤلاء يظنون أن الإسلام إذا قام فلا ظلم ولا غبن ولانفاق ولا معصية في الواقع. يقول الله تعالى: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾[فصلت:٤٩] أي طلب المال ويقول تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾[الفجر:٢٠]، قوله تعالى: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾[التكاثر:١] أي التنافس في الاستكثار في المال، قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾[العاديات:٨] والخير هو المال، وسمي كذلك لأن الأصل فيه أن يصرف في الخير، فإذا صرف في الشر كان هذا عدولا عن أصله، وعما خلق له.

ويرد الدكتور المصري على الرأي القائل بالوفرة بالاستناد إلى قوله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾[إبراهيم:٣٤]، حيث يقول أنه يجب الانتباه فيه إلى أنه قال ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ ولم يقل كل ما سألتموه، و(من) هنا للتبعيض. ويقول أيضا لعل هذه الآية والآيات التي قبلها تتعلق بالموارد الحرة، التي ترد عادة مقرونة بلفظ التسخير[1].

كما يذكر الدكتور المصري بعض الآيات التي تؤيد وجود ندرة في الموارد،

١) د. رفيق يونس المصري: الاعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم، دار القلم،دمشق، ص ٢٤-٣٢.

حيث يقول «فالموارد في الدنيا، قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]، ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾[الرعد:٨]، ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾[الطلاق:٣]، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾[الفرقان:٢]، ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾[الحجر:٢١]. والموارد في الآخرة (الجنة) غير محدودة، قال تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ۗ﴾[النحل:٩٦]، ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾[الحجر:١٩]. والناس في الدنيا متظالمون متغابنون، وفي الآخرة ينصف الله بعضهم من بعض.

وينتهي الدكتور المصري إلى وجود مصدرين للندرة هما:

(أ) سنة الله في الموارد الحرة والاقتصادية.

(ب) سلوك الناس:

١ـ من حيث الجهل والعلم بوجود الموارد. قال الشاعر:

ومن العجائب والعجائب جمة ∴ قرب الطعام، وما إليه وصول

كالعيس في البيداء، يقتلها الظمأ ∴ والماء فوق ظهورها محمول

٢ـ من حيث الجدية أو التراخي في الإنتاج، وتنمية الموارد وإدراتها.

٣ـ من حيث العدالة والظلم، في مجال التنافس والتزاحم والتوزيع.

أي أن الندرة النسبية والمشكلة الاقتصادية حقيقة لا خرافة، وعلم لا وهم، فإذا كانت الندرة خرافة فلا بد أن يكون علم الاقتصاد خرافة؛ لأن علم الاقتصاد هو علم الندرة. إن السعي لإنتاج أعظم ناتج بأقل تكلفة، لن يكون أبداً من باب الخرافة، وأن السعي لزيادة الموارد، ورفع المستوى المعاشي والتنافسي للفرد والأسرة والأمة لن يكون وهما أو خرافة[1].

١) د. رفيق يونس المصري: مرجع سابق، ص ٢٤-٣٢.

سادسا: كمال توفيق محمد الحطاب:

يرى الدكتور كمال توفيق صحة الرأي القائل بوجود الندرة النسبية والدلائل التي استند إليها ؛ لأن عدم وجود الندرة يعني أن الدنيا دار نعيم ؛ فالندرة تعد محركا للنمو الاقتصادي، كما تعد هي الحافز على الحركة والنشاط في الكون. ويضيف الدكتور كمال توفيق أن وجود الندرة النسبية لا يعني عدم كفاية الموارد للبشر، فهذا المعنى غير مقبول، إنما يعني أن الموارد ليست متوافرة بالكم والشكل والنوع والوقت المطلوب بالنسبة للفرد والمجتمع. كما أنه من الثابت أن هذه الموارد كافية لتأمين حياة كريمة لبني البشر[1].

وقد حاول الدكتور كمال توفيق إثبات هذا الرأي بقوله أن الإسلام يقر أن بعض الموارد قابلة للنفاد، وإن كان يوضح أن هناك موارد لم يتم اكتشافها بعد، ويحث على بذل المزيد من الجهد لاستغلالها والاستفادة منها. كما أن الإسلام يعترف بوجود ندرة على المستوى القطري أو على مستوى البلد الواحد، أي لا يستطيع أن يحقق اكتفاء ذاتيا من كل شيء ؛ ولذلك كانت الحاجة إلى التعاون والتكامل الاقتصادي. كما أن الموارد متعددة الاستخدام ؛ وهذا ما يزيد من مشكلة الإختيار. هذا بالإضافة إلى أن الكثير من الموارد يصعب نقلها من مكان إلى آخر[2].

الرأي الثاني: اتصاف الموارد بالوفرة:

نذكر في هذا الرأي مجموعة من الاقتصاديين الإسلاميين منهم :

أولا: محمد شوقي الفنجري:

سوف نعالج رؤية الدكتور الفنجري من خلال النقاط التالية :

(أ) تحديد ماهية المشكلة الاقتصادية :

يرى الاقتصاد الوضعي أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في مشكلة الفقر، والتي لا تعدو إلا أن تكون مظهراً من مظاهر زيادة الحاجات مع قلة الموارد. وتتمثل مشكلة الفقر لديه في ظاهرة الجوع والحرمان أو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية، مما يعبر عنه أصحاب هذا الفكر بـ«حد الكفاف» وهو ما يتعلق بمتطلبات البقاء. وهذا

---

١) د. كمال توفيق الحطاب: ، مرجع سابق، ص ١٠١ .
٢) د. كمال توفيق الحطاب: مرجع سابق، ص ١٠٢.

يعني أن الفرد يعد فقيرا عندما لا تتوافر له متطلباته بالقدر الذي يحفظ حياته، وقدرته على العمل والإنتاج.

أما الاقتصاد الإسلامي فيتمثل الفقر لديه في عدم بلوغ المستوى اللائق للمعيشة بحسب ما هو سائد في المجتمع، وهو ما يختلف باختلاف الزمان والمكان، وهو ما اصطلح عليه الفقهاء بـ«حد الكفاية» مما يتعلق بمتطلبات الحياة الكريمة. وهذا يعني أن الفرد يعد فقيراً إذا لم تتوافر له متطلباته بالقدر الذي يجعله في بحبوحة من العيش وغني عن غيره[1].

ويتضح هنا أن حد الكفاف يختلف عن حد الكفاية، فحد الكفاف: هو الحد الأدنى للمعيشة من مأكل وملبس ومأوى؛ والذي بدونه لا يستطيع أن يعيش الإنسان وينتج؛ فهو غير قابل للنقصان، ولا يختلف إلا باختلاف القوة الشرائية في كل زمان ومكان. هذا بخلاف حد الكفاية أو حد الغني الذي يقصد به مستوى أرقى في المعيشة؛ وبالتالي فهو قابل للزيادة، أي أنه يختلف بإختلاف مستوى التقدم في كل زمان ومكان.

(ب) التشخيص الإسلامي لأسباب المشكلة الاقتصادية:

يرى الدكتور الفنجري أن أسباب المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي يختلف عن أسبابها في الاقتصاد الوضعي وذلك كما يلي:

١ـ الاقتصاد الرأسمالي: يرى أن سبب المشكلة الاقتصادية هم الفقراء أنفسهم، سواء لكسلهم أو لسوء حظهم لشح الطبيعة أي قلة الموارد، فالمشكلة تتمثل بصفة عامة في قلة الإنتاج. وقد ترتب على ذلك أنهم يرون أن العلاج يتمثل في الحرية الاقتصادية، بما يعني عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادى، وترك الحرية المطلقة للجميع لينتجوا ويبيعوا ويغتنوا دون قيد أو شرط، وعلى من يخالفه الحظ أن يرضى بواقعه.

١) د. محمد شوقي الفنجري: التصور الإسلامي للمشكلة الاقتصادية، www.ishraqa.com

٢ـ الاقتصاد الاشتراكي : يرى أن سبب المشكلة الاقتصادية يتمثل في الأغنياء ، وذلك لاستحواذهم واستئثارهم بمقدرات المجتمع دون السواد الأعظم الذي يكافح من أجل البقاء ؛ وهنا ينشأ التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع ، أي أن القضية هنا هي قضية سوء التوزيع . هذا التشخيص أدى إلى اختلاف العلاج أيضاً ؛ حيث ركز على نظريات الصراع بين الطبقات ، وكذلك تغيير أشكال ووسائل الإنتاج ، وذلك بإلغاء الملكية الخاصة وتصفية الرأسماليين .

٣ـ الاقتصاد الإسلامي : يرى أن سبب المشكلة الاقتصادية ليس هم الفقراء أو قلة الموارد كما ادعى الرأسماليين ، وكذلك ليس سببها الأغنياء أو التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع كما ذهب الفكر الاشتراكي ، إنما تتمثل أسباب تلك المشكلة في :

- مشكلة القصور في استغلال الموارد الطبيعية وليس قلة هذه الموارد : وهو ما عبرت عنه الآية ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾[إبراهيم :٣٤]

- مشكلة عدالة التوزيع وأثرة الأغنياء ، وليس مشكلة الملكية الخاصة ذاتها : وهو ما عبرت عنه الآية ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يس :٤٧]

إذا فمشكلة الفقر في التشخيص الإسلامي تتمثل في الإنسان نفسه وفساد نظامه الاقتصادي ، سواء من حيث قلة الإنتاج أو عدم عدالة التوزيع ؛ ولذلك كان العلاج في الاقتصاد الإسلامي ضرورة تنمية الإنتاج مع عدالة التوزيع ، وأنه لا يغني أحدهما عن الآخر ؛ حيث أن وفرة الإنتاج مع سوء التوزيع يعبر عن الاحتكار والإستغلال . كما وأن تحقيق عدالة التوزيع دون تنمية الإنتاج هو توزيع للفقر ، وكلاهما لا يقره الإسلام .

(ج) العلاج الإسلامي لمشكلة الفقر:

يرى دكتور الفنجرى أن العلاج الإسلامي لمشكلة الفقر يتمثل في الآتي[1]:

١- المال مال الله والبشر مستخلفون فيه:

اتفق الفقهاء المسلمون قديما وحديثا على طبيعة الملكية في الإسلام سواء كانت عامة أو خاصة، ولخصوا ذلك في قولهم: «إن المال مال الله والبشر مستخلفون فيه» أي أنه لا توجد ملكية بالمعنى الحقيقي سواء للفرد أو الدولة، إنما هي ملكية مجازية أو ظاهرية، ثم يحاسب الإنسان في النهاية على اكتساب هذا المال أو التصرف فيه مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾[التكاثر:٨]

وقد ترتب على ذلك أن الملكية أصبحت أمانة واستخلاف ومسئولية، أي يجب الالتزام في شأنها بتعاليم الإسلام، فمثلا لا يجوز تمكين السفهاء والمبذرين من هذا المال، يقول تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَـٰمًا..﴾[النساء:٥]. كما لا يجوز حرمان العاجزين والمحتاجين، يقول تعالى: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾[النور:٣٣] كما أنه لا يجوز أن يكون تداوله مقتصر على فئة قليلة من الناس، كما يقول تعالى: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾[الحشر:٧].

هذا فضلاً عن شرعية هذه الملكية - عامة كانت أو خاصة - فإنها تسقط إذا لم يلتزم حائزها بحسن استخدامها استثماراً وإنفاقاً، سواء على المستوى الشخصي أو العام؛ حيث ورد عن عمر بن الخطاب أنه قال لبلال وقد أعطاه الرسول عليه الصلاة والسلام أرض العقيق: «إن رسول الله ﷺ لم يقطعك لتحجر على الناس، وإنما أقطعك لتعمل، فخذ ما قدرت على عمارته ورد الباقي»[2].

١، ٢) د. محمد شوقي الفنجري: مرجع سابق.

٢ـ لكل حد الكفاية أولا ثم لكل حسب عمله:

تبعاً للمبدأ الأول فإنه يترتب عليه مبدأ آخر وهو أن لكل حد الكفاية ثم لكل حسب عمله. وهذا يعني أنه في الأحوال الاستثنائية كمجاعة أو حرب ـ حيث تقل الموارد ـ هنا يتساوى المسلمون من حيث توفير حد الكفاف، بينما في الظروف العادية يتساوى المسلمون من حيث توفير حد الكفاية، ثم بعد ذلك يكون لكل حسب عمله وجهده.

إن حرمة الملكية الخاصة في الإسلام لا تكون مكفولة إلا بعد توافر وضمان حد الكفاف لكل فرد في المجتمع؛ فإذا ما وجد جائع واحد فإن حق الملكية هنا عامة أو خاصة لا تحترم ولا تحمى؛ ومن ثم فإن هذا الجائع يسقط شرعية سائر الحقوق إلى أن يشبع.

بعد الوصول لحد الكفاية يكون لكل حسب عمله وجهده، لكن يشترط أن يكون هذا العمل، وذلك الجهد موافقاً لتعاليم الإسلام، أي لا يتعارض مع القواعد العامة مثل أن يكون نشاطاً محرماً، أو يمارس الاحتكار أو استغلال حاجات الناس..الخ[1].

ثانيا: محمد قطب:

يقول محمد قطب «تبدأ الدراسة المنقولة عن الغرب في علم الاقتصاد بتعريف المشكلة الاقتصادية. ويقال للطلاب: إن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الندرة. وقد عجبت حين علمت ذلك، وعلمت أن هذا يقال في معاهدنا الإسلامية، يقوله أساتذه مسلمون، ويتلقاه عنهم طلاب مسلمون، ويأخذون ذلك قضية مسلمة، ويبنون عليها دراستهم في علم الاقتصاد.

وكان موضع عجبي أن هؤلاء جميعا يقرؤون أو المفروض فيهم أن يقرؤوا قوله تعالى: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۝ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا

١) د. محمد شوقي الفنجري: التصور الإسلامي للمشكلة الاقتصادية، www.ishraqa.com

فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾[فصلت: ٩-١٠]. الله يقول: أنه بارك فيها، وقدر فيها أقواتها، ونحن نقول أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الندرة، أي: قلة الموجود بالنسبة للمطلوب. كلا إن المشكلة هي في السلوك البشري المخالف لمنهج الله. فحين يأخذ الناس أكثر من حقهم الشرعي، باستخدام وسائل لم يأذن بها الله، ثم لا يؤدون حق المال الذي فرضه الله عليهم في أموالهم تنشأ المشكلة[1].

ثالثا: عيسى عبده:

يرى الدكتور عيسى عبده أن الاقتصاد الإسلامي يقرر أن الأصل في الخلق هو الوفرة، والتي تعني أن ما في الأرض من طيبة أو مورد جامد أو سائل وما فيها من طاقة يتواجد بكثرة تزيد على الحاجة[2].

ويستدل من الآيات الآتية على الوفرة، قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوۡقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾[فصلت: ١٠]. وقوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ مَدَدۡنَٰهَا وَأَلۡقَيۡنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيۡءٖ مَّوۡزُونٖ ﴾[الحجر: ١٩] وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا وَيَعۡلَمُ مُسۡتَقَرَّهَا وَمُسۡتَوۡدَعَهَاۚ كُلّٞ فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ﴾[هود: ٦]. ويقول ابن تيميه أن الأصل أن الله تعالى إنما خلق الأموال إعانة على عبادته لأنه إنما خلق الخلق لعبادته[3].

وهذا الفهم يعني استحالة تحقق الندرة ما دامت الحياة قائمة، وهناك بشر على ظهر الأرض؛ ذلك أن الحاجات الأساسية محدودة والسلع والخدمات الموجودة في

---

١) محمد قطب: حول التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية، ص ١٤٢.

٢) د. عيسى عبده: الاقتصاد في القرآن والسنة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، ص ٣٢-٣٣، مشار إليه د. زيد بن محمد الرماني: خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام، سلسلة دعوة الحق، ع ١٧٥، ١٤١٧هـ ص ٥٢.

٣) ابن تيميه: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ص ٦٣، مشار إليه د. زيد بن محمد الرماني: خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام، سلسلة دعوة الحق، ع ١٧٥، ١٤١٧هـ ص ٥٢.

العالم كافية لإشباع الحاجات الأساسية للأفراد إشباعاً كلياً. إذا الندرة هى ظاهرة يخلقها الإنسان بسوء تصرفه، والتي قد ترجع إلى أحد الأسباب التالية:

- قصور العقل البشري، وعجز الإنسان عن الاستفادة بخيرات الأرض.
- كسل الإنسان وغروره، إذ يقعد الناس عن طلب الرزق طلبا للراحة، ويتنافسون في الحصول على المزايا؛ ومن ثم تكون الندرة.
- يتلف الناس كثيرا مما ينتجونه بتوجيهه إلى ما لا يسهم في نفعهم، بل ويتلف محاصيل للحفاظ على الأسعار، وضمان أكبر ربح احتكاري[1].

الخلاصة:

لم يختلف الفكر الاقتصادى الإسلامى كثيراً - من حيث المبدأ - عن الفكر الاقتصادى الوضعى فى وجود رأيين مختلفين فيما يتعلق بندرة الموارد أو وفرتها، وإن اختلفوا حول طبيعة المشكلة الاقتصادية ووسائل علاجها. وهنا يثور التساؤل: هل نموذج الندرة هو الصواب أم نموذج الوفرة؟ هذا ما سنجيب عليه فى المبحث التالى.

١) د. زيد بن محمد الرماني: مرجع سابق، ص ٥٣-٥٦.

المبحث الرابع
نقد نموذج الندرة

من خلال استعراض الرؤى السابقة سواء كانت لدى الاقتصاديين الوضعيين أو الاسلاميين؛ فإننا نميل إلى الرأي الثاني في كلا الاتجاهين ألا وهو أن الموارد تتمتع بالوفرة، كما وأن الحاجات البشرية يوجد بها تعدد غير مبرر؛ من أجل ذلك سوف نقوم بنقد نموذج الندرة سواء من حيث نقد التأصيل النظري أو الواقع العملي الذي نحياه في ظل فكر الندرة.

أولا: النقد الفكرى لنموذج الندرة:

قبل أن نبين عدم صحة ما ذهب إليه أصحاب فكر الندرة ـ سواء في الفكر الاقتصادى الوضعي أو الإسلامي ـ فإننا نذكر بعض الأسباب التي قد تكون وراء الاعتقاد في هذا الفكر والترويج له.

(أ) أسباب الاعتقاد في فكر الندرة:

من خلال استعراض نموذج الندرة الذي توصل إليه الفكر الاقتصادي، نذكر الأسباب التي ربما كانت وراء هذا الاعتقاد :

١ـ الأسباب الفكرية :

وهي تتمثل في الأفكار التي تتولد لدى الاقتصاديين سواء كانت نابعة من ذاتهم، أو لضعف الوازع الديني لديهم، والذي ينبني عليه ضعف اليقين بالله، وأنه هو الرازق للكائنات جميعا، أو كانوا متأثرين بالثقافة السائدة في مجتمعهم، أو لسيعهم لخدمة السياسيين.

٢ـ الأسباب السياسية :

وتتمثل في الأطماع السياسية في إطار الرغبة في السيطرة؛ وهذا ما دفعهم لانتهاج سياسات داخلية معينة للسيطرة على مقدرات الدولة ومقاليد الحكم، وسياسات خارجية على رأسها السياسة الاستعمارية في إطار التبرير للحماية الوطنية.

٣ـ الأسباب الاقتصادية :

حب التملك والاستئثار بالموارد لتحقيق أكبر مكاسب ممكنة في مقابل الآخرين ، مع تقليل الخسائر كلما أمكن ذلك.

٤ـ الأسباب النفسية :

الشعور بالخوف من فقد مورد معين ؛ وكذلك الشعور بالحرمان في حالة عدم حصوله على ذلك المورد أو التمتع بسلعة أو خدمة.

٥ـ الأسباب الاجتماعية :

وتتمثل في التقليد والمحاكاة للتغلب على الشعور بالحرمان ؛ والتي تدفع الأفراد إلى محاولة التشبه بالآخرين في استهلاك سلع أو خدمات معينة. كما وأن اتصاف الأفراد بالإسراف والتبذير يدفعهم إلى التعدد غير المبرر في استهلاك السلع والخدمات، والذي ربما يفوق كثيرا حد الإشباع لديهم، ليس هذا فحسب بل ربما يكون هذا الاستهلاك يعود بالضرر عليهم.

(ب) نقد الفكر الاقتصادي الوضعي المؤيد للندرة:

سوف نقتصر في نقد الفكر الوضعي الخاص بالندرة على بعض المفكرين على اعتبار أن مضمون هذا الفكر واحدا.

١ـ التجاريون : كانت الغاية من دعوتهم إلى زيادة رصيد الدولة من الذهب هو تدعيم الحكام من خلال زيادة قوة وثروة الأمير(الدولة)، حيث الدولة حديثة النشأة ؛ وهذا ما أدى لظهور مصطلح الاقتصاد السياسي، والذي يعد تحولا للبحوث الاقتصادية ؛ حيث لم تعد ترتبط بالمثل العليا الأخلاقية كالعدالة وصحوة الضمير، وإنما أصبحت مرتبطة بالقيم السياسية[١].

٢ـ الطبيعيون : كان السبب في اقتصار الطبيعيون على الزراعة باعتبارها النشاط الرئيس القادر على خلق الناتج الصافي ـ بينما الأنشطة الأخرى عقيمة ـ هو رغبتهم

١) يعد كتاب مطول الاقتصاد السياسي Traite' d'e'conomie politique للاقتصادي الفرنسي انطوان دومونكرستيان الصادر ١٦١٦ أول من استخدم هذا المسمى. د.أحمد جمال الدين: مرجع سابق، ص١٣٨،١٤٩.

في تبرير دخل للملاك العقاريين يحصلون عليه دون عمل من جانبهم، في الوقت الذي كانوا يعتبرون فيه العمل العنصر الحاسم في العملية الإنتاجية، كما ذكر وليم بيتي أن العمل يعد بمثابة الأب، بينما تعد الأرض بمثابة الأم[1].

٣- مالتس: والذى انطلقت أفكاره من رفض وجود الفقراء واعتبارهم عبء على المجتمع؛ وذلك للحفاظ على مكتسبات الأغنياء، فكانت مقولته «يجب علينا أن نسهل عمليات الطبيعة المؤدية للموت، فبدلا من أن نوصى الفقراء بالنظافة علينا أن نشجع عادات مغايرة، ويجب علينا أن نزيد من ضيق الشوارع، وأن نكدس سكانا أكثر فى المنازل، وأن نتحايل من أجل عودة الأوبئة فى الريف، ويجب علينا أن نبنى القرى بجوار البرك الراكدة، ويجب علينا أن نستهجن استخدام علاج محدد للقضاء على الأمراض والأوبئة، وهؤلاء الرجال الخيرون الذين يظنون أنهم يؤدون خدمة انسانية عن طريق رسم خطط للقضاء النهائى على أمراض معينة، انما هم على خطأ بالغ»[2] فكأنه كان يتبنى شكلا من أشكال التطهير العرقى أو التطهير الاجتماعى.

وفي النهاية نقول أن المشكلة الأساسية في هذا الفكر الوضعي هو الاعتماد على الجانب المادي فقط، دون النظر إلى الجانب الروحي. هذا بالإضافة إلى أن هذه المشكلة - أي الندرة - هي مشكلة فكرية وليست واقعية. أي أن الندرة ليست مسألة طبيعية، وإنما هي وهم كبير؛ لأن الله خلق كل شيء بوفرة لكل الناس دون تمييز لأحد، ولو أن كل شخص استوعب هذا الأمر ووضعه في وعيه وسعى لتحقيقه سيكون لكل الناس ما يحتاجون إليه دون أي عناء.

---

١) د. حازم الببلاوي: مرجع سابق، ص ٤٤.

٢) د.حسن الساعاتى،د. عبد الحميد لطفى، دراسات فى علم السكان، ١٩٦٢،من كتاب د.حلمى صابر، مرجع سابق، ص ١٢

(جـ) نقد الفكر الاقتصادي الإسلامي المؤيد للندرة:

نعرض هنا باختصار لبعض الملاحظات التي نأخذها على هذا الفكر.

١- يذكر الماوردي أن الشهوات ليس لها حد متناهي؛ ولذلك نجد أن الشخص يسعى دائما إلى الحصول على الأموال لإشباع تلك الشهوات؛ لأن المال الذي لديه لا يكفي، كذلك فإن الدولة مواردها محدودة وحاجاتها كثيرة.

وهنا نلاحظ التركيز على الشهوات وكأن الإنسان مطالب بأن يشبع تلك الشهوات، بل العكس هو الصحيح فالإنسان مطالب بإشباع حاجاته دون إسراف، كما يجب تقييد شهواته وتهذيبها، وكذلك إبراز قيم القناعة والرضا.

كما أن الدولة إذا كانت تشتكي من قلة الموارد المتاحة فهذا ناتج عن تقاعسها وعدم الاجتهاد في توفير تلك الموارد. كما أن الأمر يزداد سوءًا إذا كانت الدولة تقوم بتبديد بعض الموارد المتاحة لديها.

٢- وذكر السيد محمد رشيد رضا أن رغائب الإنسان غير محدودة، لكننا نرى أن هذه الرغبات أو تلك الشهوات تتحقق عند عدم القناعة بما قسمه الله من رزق، والتطلع إلى ما لا يملكه؛ وذلك بسبب نفسه أو وسوسة الشيطان، وفي قصة سيدنا آدم لخير دليل على ذلك فالله تعالى يقول: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾[طه: ١١٨، ١١٩] لكن سيدنا آدم لم يطع أمر الله إنما تأثر بوسوسة الشيطان، وتطلع إلى ما هو محظور عليه.

٣- رؤية الدكتور محمد أحمد صقر أن اتصاف الموارد بالندرة يجعل عملية الإنتاج شاقة وممتعة فى ذات الوقت. ويُرد على ذلك بأن هذه الندرة هى التى دفعت الى التنافس المحموم فى الاستيلاء على الموارد والمقدرات وظهور الاستعمار والحروب والاحتكار ورفع الأسعار...الخ؛ وما كان ليحدث ذلك لولا القناعة بندرة الموارد وعدم كفايتها.

٤- دكتور رفيق المصرى يرى أن هناك خلط بين طرح المشكلة الاقتصادية وحلها؛ ولذلك ينتقد الذين يقولون بوفرة الموارد؛ لأنهم عندما يتحدثون عن تكثير الموارد

أو تقليل الحاجات يتوهمون أنهم يتحدثون عن المشكلة والحق أنهم يتحدثون عن العلاج.

ونرى أن الدكتور المصرى ومن اتفق معه فى الرأى هم الذين خلطوا فى عرض المشكلة وعلاجها، ويتضح ذلك من الآتي:

- أن أصحاب هذا الرأى المؤيد لندرة الموارد لديه قناعة مبدئية بهذا الرأى، ولم يقوموا بمعالجة موضوعية لاستخلاص الحقيقة؛ ويرجع ذلك الى التأثر بالفكر الاقتصادى الوضعى؛ ودليل ذلك المصطلحات المستخدمة مثل: الموارد الحرة والموارد الاقتصادية؛ حيث إن الفكر الوضعى لا يضفى على الموارد صفة الاقتصادية إلا اذا كانت نادرة، فإذا لم تكن نادرة ولكن تتمتع بوفرة فهى من الموارد الحرة.

وهذا ما يؤكده رؤية أصحاب الفكر الوضعي أيضاً للعمل المنتج، فالعمل المنتج لديهم يتمثل فى خلق منفعة أو زيادتها فى سلعة قائمة، وأن يكون هناك أجر مقابل هذا العمل؛ ومن ثم فهم يستبعدون العمل العقلى أو الذهنى أى لايعتبرون الخدمات عمل منتج، كما لا يعتبرون العمل المجانى عمل منتج، فالذى يعمل لصالحه لا يعتبره منتجاً برغم أنه قد إدخر الأجر الذى كان سيدفعه لمن يقوم بهذا العمل.

- إن بعض الأيات التى يذكرونها تأييداً للندرة هى فى الحقيقة ذم لبعض أفعال الإنسان، وشهواته غير المتناهية وليست دليلاً على الندرة، مثال ذلك:

- يقول الله تعالى: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾[فصلت:٤٩] أى لا يمل الإنسان من دعاء ربه بالخير، وهو المال وصحة الجسم وغير ذلك أى ليس المال وحده[١].

- قوله تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾[الفجر:٢٠] أى يحبون المال حباً كثيراً فاحشاً[٢].

١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار الريان للتراث، الجزء الرابع ص ١٠٦
٢) ابن كثير، الجزء الرابع ص ٥١٠

- قوله تعالى: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾[التكاثر:١] يعنى حب الدنيا ونعيمها أو ألهاكم التكاثر فى الأموال والأولاد كما قال الحسن البصرى، وقيل: نزلت فى قبيلتين من قبائل الأنصار بنى حارثة وبنى الحارث تفاخروا وتكاثروا بالأحياء ثم قالوا: انطلقوا بنا إلى القبور فتفاخروا بالأموات[1].

- قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾[العاديات:٨] فيه مذهبان أن المعنى وانه لشديد المحبة للمال والثانى أنه حريص بخيل من محبة المال وكلاهما صحيح[2].

فكل الآيات المذكورة تدل على ذم تلك الأفعال والأقوال، وبالجملة ذم الشهوات؛ حيث إن المطلوب من الإنسان ليس إشباع تلك الشهوات بل تهذيبها وتقييدها. ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾ [آل عمران:١٤] فلو كان إقرار بهذه الأشياء على الاطلاق والدعوة لها لما قال في نهاية الآية ﴿ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾، كذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَٱحْذَرُوهُمْ ۚ وَإِن تَعْفُوا۟ وَتَصْفَحُوا۟ وَتَغْفِرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤﴾ إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ ۚ وَٱللَّهُ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾[التغابن:١٤- ١٥] وقوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾[الكهف:٤٦]. فهنا ذم لهذه الشهوات وتحذير منها؛ لأنها

١) ابن كثير، الجزء الرابع ص ٥٤٨, ٥٤٧.
٢) ابن كثير، الجزء الرابع ص ٥٤٥.

ربما تحولت إلى فتنة ـ خاصة عند المغالاة في اشباعها ـ والتي قد تؤدي إلى التنافس والصراع ومن ثم الشعور بالندرة.

– أما رد الدكتور المصري على الرأي القائل بالوفرة فى الاستناد إلى قوله تعالى: ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ بأن من للتبعيض وليس كل ما سألتموه، وأنها تتعلق بالموارد الحرة التى تأتى مقرونة بلفظ التسخير. نقول بأن تفسير تلك الآية عند ابن كثير: «وهيأ لكم كل ما تحتاجون إليه فى جميع أحوالكم مما تسألونه بحالكم». وقال بعض السلف من كل ما سألتموه وما لم تسألوه، وقرأ بعضهم (وآتاكم من كل ما سألتموه. وما لم تسألوه)، ومن ثم فإن (من) هنا ليست للتبعيض.

وإن اعتبرناها للتبعيض فهذا باعتبار أن الرزق كمبدأ عام مرتبط بالسعى والعمل، ومن ثم يكون العطاء مرتبط بهما، فإذا كان هناك طلب ولم يوجد سعى لتحصيله فالأحرى ألا يحصل عليه. فالفلاح الذي يطلب المحصول دون أن يحرث الأرض ويرعاها لا يتصور أن يجني ثمارا، والعكس إذا ما قام بذلك فسيجني ما يريد، وإذا بذل جهد محدود فسيجني ما يوازيه، أيضا مثال الطالب الذي لا يجتهد ويريد تحصيل أعلى الدرجات.

– الرد على رأى الدكتورالمصرى واستناده لمجموعة من الآيات للتدليل على الندرة وهو استدلال فى غير محله، حيث أن تفسير هذه الآيات كما ورد فى تفسير ابن كثير كما يلى:

– قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[القمر :٤٩] نزلت فى أهل القدر وفيه قول رسول الله عليه الصلاة والسلام نزلت فى أناس من أمتى يكونون فى أخر الزمان يكذبون بقدر الله[1].

١) ابن كثير، الجزء الرابع ص ٢٦٩

- قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾[الرعد :٨]، ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾[الطلاق :٣] أى بأجل حفظ أرزاق خلقه وآجالهم وجعل لذلك أجلاً معلوماً[١].

- قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾[الفرقان :٢] أى كل شئ مما سواه مخلوق مربوب وهو خالق كل شئ وربه ومليكه والهه وكل شئ تحت قهره وتدبيره وتسخيره وتقديره[٢].

- قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾[الحجر :٢١] يخبر تعالى أنه مالك كل شئ وأن كل شىء سهل عليه يسير لديه، وأن عنده خزائن الأشياء من جميع الصنوف وينزله كما يشاء وكما يريد ولما له فى ذلك من الحكمة البالغة والرحمة بعباده.

﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ أي ما عام بأكثر مطر من عام ولكنه يمطر قوم ويحرم آخرون بما كان فى البحر[٣].

- قال تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ۗ﴾[النحل :٩٦] أى يفرغ وينقضى فإنه إلى أجل معدود محصور مقدور متناه، وما عند الله باق أى وثوابه لكم فى الجنة باق لا انقطاع ولا نفاد له فإنه دائم لا يحول ولا يزول[٤].

- قال تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾[الحجر :١٩] أى خلق الله الأرض ومدها ووسعها وبسطها وما جعل فيها من الجبال الرواسى والأودية والأراضى والرمال، وما أنبت فيها من الزروع

١) ابن كثير، الجزء الثانى ص ٤٨٤، الجزء الرابع ص ٣٨١
٢) ابن كثير، الجزء الثالث ص ٢٩٨
٣) ابن كثير، الجزء الثانى ص ٥٢٩
٤) ابن كثير، الجزء الثانى ص ٥٦٦.

والثمار المتناسبة وقال ابن عباس: ﴿مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾ أى معلوم، وقال ابن زيد من كل شئ يوزن ويقدر بقدر وقال ابن زيد : ما يزنه أهل الأسواق[1]. نلاحظ إذا أن كل هذه الآيات لاتدل من قريب ولا بعيد على الندرة، إنما تتعلق بقدرة الله تعالى وقضائه وقدره...الخ.

كما يخلص الدكتور المصرى فى النهاية الى وجود مصدرين للندرة:

(١) سنة الله فى الموارد الحرة والاقتصادية، ونحسبه هنا متأثر بالفكر الاقتصادى الوضعى ـ كما ذكرنا سابقاً ـ والذى لا يعتبر الموارد اقتصادية الا إذا كان المعروض منها أقل من المطلوب.

ونرى هنا أن السبب الرئيس فى ذلك القول هو وجود قناعة من حيث المبدأ بوجود الندرة. هذا بالإضافة إلى أن الواقع يشهد بخلاف ذلك، فقد ذكرت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وهى المعنية بهذا الأمر بأن الأزمة الغذائية التى حدثت مؤخرا لم تكن بسبب أن العالم يفتقر إلى المواد الغذائية الكافية وإنما المجاعة القادمة ستحدث نتيجة عجز الناس عن شراء الأغذية المتاحة، والمكدسة على أرفف المحلات التجارية لارتفاع أسعارها وليس لنقصها[2].

وهنا يثور التساؤل هل نعتبر المواد الغذائية موارد حرة (غير اقتصادية) نتيجة توافرها وزيادة انتاجها عن عدد السكان؟ أم نعتبرها موارد اقتصادية نتيجة لعدم وصولها لكافة الأفراد نتيجة لسلوك بعضهم؟!

وهذا هو السبب الثانى الذى ذكره الدكتور المصرى فى ندرة الموارد.

(٢) سلوك الناس:

- من حيث الجهل والعلم بوجود الموارد.
- من حيث الجدية والتراخى فى الإنتاج، وتنمية الموارد وإدارتها.
- من حيث العدالة والظلم فى مجال التنافس والتزاحم والتوزيع.

١) ابن كثير، الجزء الثانى ص ٥٢٩
٢) الموقع الرسمى للفاو www.fao.org

والرأى هنا أن هذه الأسباب تؤيد وجود الوفرة وليس الندرة كما ذهب الدكتور المصرى، فطالما أن الاستفادة بالموارد يتوقف على علم الإنسان وسعيه وعدالته فالأمر اذا يتعلق بالإنسان ولا يتعلق بالموارد .

(د) الرد على عنصرى نموذج الندرة:

١ـ الندرة النسبية (موارد حرة وموارد اقتصادية) ومشكلة الاختيار :

يقول أصحاب فكر الندرة أن الموارد تتصف بالندرة النسبية، أي أن الموارد الموجودة في الطبيعة برغم وجودها بكثرة إلا أنها لا تكفي لحاجات البشر جميعا ؛ ولذلك فهم يقسمون الموارد إلى حرة واقتصادية، فالموارد الحرة (المجانية) هي التي توجد بكثرة ـ أي العرض أكبر من الطلب ـ بحيث تشبع حاجات جميع البشر ويفيض مثل الهواء . بينما الموارد التي لا تكفي لإشباع جميع الحاجات ـ الطلب أكبر من العرض ـ تسمى اقتصادية، وهذه يكون لها ثمن وليست مجانية كالغذاء .

ونرد على ذلك بأن وجود الموارد نسبى مثل الماء والشمس؛ فهل يعتبر الماء فى مصر سلعة حرة بينما يعتبر فى السعودية ودول الخليج سلعة اقتصادية.

وهل الشمس (الطاقة) فى بلدان الجنوب سلعة حرة بينما يعتبر فى الشمال سلعة اقتصادية. كذلك بعض الأطعمة نجدها فى بلد سلع حرة وفى بلد أخر سلع اقتصادية؛ والسبب فى ذلك أنها فى البلد الأول تعتبر محرمة أو لا يأكلها أهلها مثل الخنزير والضفادع والخمر.

كذلك إذا كانت هذه الموارد تحتاج الى عنصرى الزمن والعمل لتوفيرها فهذا يتفق مع طبيعة الدنيا المطلوب فيها السعى والاجتهاد ، ولا يتصور حصول الإنسان على تلك الموارد دون عناء .

أخيراً يجب ملاحظة أن توزيع الموارد وتنوعها يختلف من مكان إلى آخر ؛ وهذه تحمل رسالة إلى بني البشر إلى ضرورة التعاون فيما بينهم، وعدم استئثار أحد دون الآخرين بمورد أو أن يحاول السيطرة بالقوة على أكبر قدر من الموارد ويحرم منه الآخرين كما هو واقع الآن.

كما يذكر أصحاب الرأى المؤيد للندرة أن أحد أهم الأسباب التى تؤدى إلى حدوث الندرة هو تعدد استخدام المورد ، فالماء يمكن استخدامه فى الزراعة أو الصناعة أو توليد الكهرباء أو شرب الإنسان والحيوان ؛ وهنا تظهر المشكلة ؛ ومن ثم يكون على الإنسان أن يضحى باستخدام المورد فى اشباع حاجة معينة إلى استخدام حاجة أخرى، وايجاد ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة.

لكننا نرى عكس ذلك تماما فكيف يكون تعدد استخدام المورد يسبب مشكلة مع أنه فضل ونعمة من الله تعالى ، فنستطيع هنا إشباع أكثر من حاجة لو تم تحقيق التوازن بينهم ، لا أن يقتصر الاشباع على حاجة واحدة ؛ ومن ثم نبتعد عن حالة الاختيار - كما ذكر أصحاب فكر الندرة - والسؤال هل من الأفضل للإنسان أن يشبع حاجة واحدة مع عناء الاختيار وتبقى الحاجات الأخرى دون إشباع أم من الأفضل إشباع معظم حاجاته بالتوفيق بينهم وترشيد استخدام المورد والسعى نحو تنميته والبحث عن موارد جديدة؟

ونرى هنا أن هذا الفكر قد غالى في المادية وكأن الإنسان هو المتحكم فى الرزق ، وقد تناسى هؤلاء أن الله هو الرزاق ، وأن الإنسان ليس عليه إلا السعى والاجتهاد فى تحصيل الرزق.

٢- تعدد الحاجات :

يقول أصحاب الفكر المؤيد للندرة أن تعدد الحاجات هو العنصر الثاني في المشكلة ، وبما تتصف به هذه الحاجات من خصائص من تعدد وتجدد ... الخ . نقول بأن هذا فيه مبالغة كبيرة ؛ فحقيقة الأمر أن هذا التعدد هو تعدد غير مبرر ؛ وذلك لأن الإنسان يعسى لإشباع تلك الحاجات من باب التقليد والمحاكاة وليس لحاجة حقيقية.

ثانيا: النقد العملي لنموذج الندرة (حصاد فكر الندرة):

قد يقال أن نموذج الندرة قد أدى إلى مزايا كثيرة منها التقدم الفنى والتكنولوجى ومستوى الرفاهة الذى وصلت إليه البشرية الآن .. الخ . ويرد على ذلك بأن هذا قد يكون صحيحا فى أحد جوانبه لكن على الجانب الآخر أن كل تقدم

تحرزه البشرية يكون له آثار ضارة أو ضحايا يدفعون ثمن هذا التقدم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الآثار السلبية لفكر الندرة تفوق كثيرا الآثار الايجابية إن كان لها تلك الآثار، فهناك الكثير والكثير من النتائج السلبية التى ترتبت على ذلك الفكر نذكر منها :

(أ) السياسة الاستعمارية:

شكّل الاستعمار أهم التحولات السياسية والاقتصادية التى شهدها العالم، والتى ترجع فى شكلها الحديث الى نهاية القرن الخامس عشر حيث التأثير المخيف الناتج عن فكر الندرة، والذي تم ترجمته عملياً بدعوة التجاريون لغزو البلاد غير الأوروبية، وتحويلها إلى مستعمرات فكانت عبارة انطوان مونكريستيان «أن هدف الاستعمار هو التعريف بالله خالقنا لدى الشعوب البربرية المحرومة من كل حضارة والتى تدعونا وتمد إلينا أياديها ..إن ذلك الطريق (الاستعمارى) يفتح لنا أيضا هنا وهناك منابع كبرى لا تنفذ من الثروة »[1].

وهذا فيه تشابه كبير مع ما قامت عليه الحروب الصليبية، حيث كانت تخفي مطامعها الاستعمارية في ستار الدين، وكذلك ما قامت به أيضاً الولايات المتحدة من احتلال لأفغنستان والعراق مؤخراً.

وبذلك لا يكون غريباً ظاهرة تفويض الدول الاستعمارية مسئولية الإشراف على التوسع الاستعمارى إلى الشركات التجارية الكبرى، حيث ظهرت شركة الهند الشرقية البريطانية عام ١٦٠١م، وشركة الهند الشرقية المتحدة (الهولندية) عام ١٦٠٢م، وشركة الهند الشرقية الفرنسية عام ١٦٦٤م، وقد تولت هذه الشركات عملية بناء الإمبراطوريات الاستعمارية معتمدة على الجيوش والأساطيل نيابة عن الحكومات. وقد أقامت هذه الشركات نمطاً من العلاقات التجارية مع المستعمرات تحتكر بموجبه تلك الشركات التجارة الخارجية للمستعمرات، مع تركيز التبادل التجارى معها فى إطار مفاهيم الرأسمالية التجارية[2].

---

١) دومنكريستيان: مطول الاقتصاد السياسى ، مشار إليه د. أحمد جمال الدين: مرجع سابق ، ص ١٤٧.
٢) د محمد السيد سليم: مرجع سابق، ص ٩٦.

كان هذا الاستعمار ـ الذى اختلف عن كل أشكال الاستعمار السابقة ـ تقوده رأسمالية أوروبية، هى أشرس ما شهده التاريخ، حيث كانت تمر بتحولات خطيرة، نقلتها من مرحلة تصدير البضائع حيث السيادة التامة للمزاحمة الحرة الى مرحلة تصدير رأس المال، حيث السيادة للاحتكارات. أي أنها كانت مدفوعة الى توفير أسواق خارجية تحتاجها بشدة لتصريف منتجاتها، والأهم كان توفيرالمواد الأولية التى تحتاج اليها الصناعات الرأسمالية؛ ومن ثم ضروريتها لاستمرارية النظام الرأسمالى نفسه[١].

واستمر الاستعمار فى توسعه فى شتى أرجاء العالم يمارس سياسة السلب والنهب والاستغلال بكافة صوره سواء باستغلال أراضى الدول واستعباد أهلها أو بالاستيطان فى العالم الجديد (أمريكا الشمالية) وجلب الأفارقة كعبيد للعمل فى هذه الاراضى. ومن ذلك قيام الشركة الفرنسية في غنيا عام ١٧٠٢ بتوقيع عقد مع ملك أسبانيا لتوريد «٣٠٠٠٠» ألف زنجي سنوياً، كما شهدت الدول الأوروبية ذاتها أسوأ استغلال للطبقة العاملة من قبل البرجوازيين الجدد[٢].

ومع انحسار الاستعمار بصورته التقليدية بعد الحرب العالمية الثانية إلا أنه لم يتوقف، وإنما ظل يتلون بأشكال مختلفة تبعاً للتغيرات العالمية. ومن ذلك سعى الولايات المتحدة المحموم لافتعال حروب دولية مدمرة بدعوى الأمن الأمريكى، من خلال الضربات الاستباقية لمواجهة تهديدات محتملة. لكن الهدف الحقيقي لايخفى على أحد ألا وهو السعى نحو السيطرة على مصادر الطاقة، وذلك باحتكار شركاتها للتنقيب واستخراج البترول وتخزينه لديها؛ فبذلك تفرغ تلك الدول من ممتلكاتها. ودليل ذلك أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تنفق تريليونات الدولارات من أجل التخلص من نظام حكم معادى أو مطاردة شخص معين، بل الهدف من كل ذلك هو السيطرة على موارد تحسبا لندرتها وخوفا من سيطرة قوى أخرى عليها؛ وبالتالى منافسة الولايات المتحدة فى التحكم فى العالم[٣].

---

١) جون مارلو: تاريخ النهب الاستعمارى لمصر، ترجمة عبدالعظيم رمضان، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣، ص١٠.

٢) د. أحمد جمال الدين موسى: مرجع سابق، ص ١٤٧.

٣) وليس أبلغ من التشابه الغريب بين ذلك وبين شن بريطانيا هجوما بحريا على سواحل الصين عام ١٨٤٠م=

إذن ففكر الندرة يعد بمثابة المحرك الأساسى لكل الأنشطة الاستعمارية التى شهدها العالم مؤخراً سواء فى شكلها التقليدى أو فى نسختها الجديدة[١].

(ب) عدم عدالة التوزيع:

من الآثار الصارخة لاقتصاديات الندرة هو عدم عدالة توزيع الدخول، والاتساع الهائل بين طبقات المجتمع، وكذلك غياب الطبقة المتوسطة التى كانت تمثل صمام الأمان لأى مجتمع. وقد اتضح عدم عدالة التوزيع الناتج عن فكر الندرة من خلال الكثير من النقاط التي سنبينها تباعاً:

١- الفكر الليبرالي وعدم عدالة التوزيع:

يعد هذا التفاوت أحد نتائج النظام الرأسمالي (الليبرالي) الذي يحابي أصحاب رؤوس الأموال على بقية أفراد الشعب، ليس هذا فحسب بل مشاركة هؤلاء الرأسماليين في الحكومات وفي المجالس التشريعية؛ مما يجعل التشريعات والسياسات المطبقة تصب في صالحهم دون بقية أفراد الشعب. ولعل ذلك يعتبر تطبيقا لفكر ميكيافيلي الذي قال «في حكومة جيدة التنظيم يتعين أن تكون الدولة غنية والمواطنين فقراء»[٢].

مثال ذلك الإدارة الأمريكية فى عهد بوش تقودها المصالح الاقتصادية لشركات البترول، كما يؤثر الرأسماليون على التشريعات من خلال أعضاء الكونجرس. وهنا ندرك بحق أن تكوين الثروة الآن أهم من توزيعها كما قال حزب العمال البريطانى، وأنه لا يستفيد من نتائج الليبرالية إلا الصفوة الحاكمة لهذا النظام[٣].

وقد ترتب على تلك الرؤية وضع قوة غير عادية فى أيدى الشركات؛ فربح

=بدعوى منع الصين للتجار البريطانيين من تصدير الأفيون اليها لما له من آثار مدمرة على الشعب الصينى، حيث اعتبر بالمرستون وزير خارجية بريطانيا أن ذلك عملا عدائيا يستوجب الرد العسكرى، والذي سمى بحرب الأفيون.

- David C. Korten: For the love of money: based on: when corporations rule the world. www.pcdf.org

1) A world based on abundance

2) Denis .H:Histoire de la pense'e e'conomique, paris,1974,p99.
ميكيافيلي: الأمير، مشار إليه د.أحمد جمال الدين: مرجع سابق، ص ١٣٦.

٣) نورينا هيرتس: السيطرة الصامتة، ترجمة صدقى حطاب، عالم المعرفة، عدد ٣٣٦، فبراير ٢٠٠٧، ص ٩، ١٥.

السوق على حساب الديموقراطية والسياسة، وازداد الناس فقرا رغم ارتفاع الناتج العالمى إلى الضعف. فإذا كانت الليبرالية ترى أن السوق هو فقط القادر على تأمين أكبر قدر ممكن من الرفاهة، فقد أثبت الواقع أن آليات السوق لا تعمل إلا لصالح مالكيها، أما الشعوب فلا مكان لها فى هذا التوزيع. لقد انتصرت الرأسمالية حقا على الاشتراكية لكنها خسرت أمام نفسها بعدم وصول غنائمها للجميع، فعندما ينفق الأمريكيون سنوياً ٨ بليون دولار على مواد التجميل، بينما لا يجد العالم ٩ بليون دولار تكفى حسب تقديرات الأمم المتحدة لتوفير مياه الشرب النظيف والمرافق الصحية[١].

هذا المنهج لليبرالية الحالية يتعارض مع ما ذكره فرانكلين روزفلت في خطاب التنصيب لفترة رئاسته الثانية، حيث قال «لا يختبر تقدمنا بما إذا كنا نضيف المزيد إلى وفرة أولئك الذين يملكون الكثير، بل بما إذا كنا نقدم ما يكفي إلى أولئك الذين لا يملكون إلا أقل من القليل»[٢].

٢ـ ارتفاع مستويات الفقر والتأثير على ضروريات الحياة:

ومن ثم فإنه برغم تحقيق العالم تقدما فى تخفيض معدلات الفقر، إلا أنه كان تخفيضاً محدوداً، والذي أثر بدوره على ضروريات الحياة التي يفترض أن يحصل عليها سكان العالم، وهناك بعض المؤشرات على ذلك نذكر منها:

- ما يزال خمس سكان العالم يعيش الواحد منهم على أقل من دولار يوميا.
- ما يزيد على ٤٠٪ من سكان العالم، أي مليار و٥٠٠ مليون آخرون يعيشوا على ما يتراوح بين دولار واثنين يوميا.
- ما زال أكثر من ٨٥٠ مليون انسان ثلثهم من الأطفال ما قبل المدرسة واقعين فى دائرة سوء التغذية ومضاعفاتها.
- هناك أكثر من مليار انسان يفتقروا إلى المياه المأمونة.

١) نورينا هيرتس، مرجع سابق، ص ٩، ١٥.
٢) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥.

- هناك ملياران و٧٠٠ مليون آخرون يفتقروا إلى الصرف الصحى.
- وفى ظل اقتصاد علمى يقوم على المعرفة هناك حوالى ١١٥ مليون طفل محرومين من أبسط أنواع التعليم الأساسى[١].

٣ـ مظاهر اللامساواة والفجوة بين دول العالم:

رغم الإعلان المستمر عن أن البشر متساوون فى القيمة، ولكن مكان الولادة فى هذا العالم هو الذى يفرض فرص الانسان فى الحياة، فمثلا اذا كان مكان الولادة بوركينا فاسو فيتوقع ان يعيش الشخص ٣٥ عام أقل من اذا كانت الولادة فى أوروبا، واذا كان فى الهند فمتوقع أن يعيش ١٦ عام أقل من مثيله فى الولايات المتحدة.

كما أن ما قدرته المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة كتكلفة لتحسين الصرف الصحى حوالى ١٠ مليار دولار تصرف سنوياً حتى عام ٢٠١٥ يعادل أقل من ١٪ من المصروفات العسكرية العالمية المسجلة عام ٢٠٠٥ وثلث المصروفات العالمية المقررة على المياه المعبأة فى زجاجات، أو يعادل ما يصرفه الأوروبيون سنويا على شراء صنفين من المثلجات فقط هما البوظة والآيس كريم، وهو ما ينقذ مليار طفل يموت طفل كل عشرين ثانية نتيجة رداءة الصرف الصحى[٢].

أما بالنسبة للتفاوت فى الدخل فالعالم يشهد لامساواة بمعدلات غير معهودة، حيث إن خفض فقر الدخل يرتبط بعاملين هما النمو الاقتصادى، والحصة التى ينالها الفقراء من أى زيادة فى النمو، وبالطبع لم تحقق أى دولة تخفيض فى فقر الدخل نتيجة أن اقتصادياتها مصابة أصلا بالركود.

٣ـ١ : اللا مساواة بين دول العالم:

يمتلك أغنى ٢٠٪ من البشر ثلاثة أرباع دخل العالم بينما ينال أفقر ٤٠٪ نسبة ٥ر١٪، وتقدر نسبة أفقر ٤٠٪ بحوالى ٢ مليار من البشر الذين يعيش الواحد منهم على أقل من ٢ دولار فى اليوم.

---

١) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥

٢) جريدة الأهرام عدد الثلاثاء ١٥ إبريل ٢٠٠٨م.

وبالتالى ليس غريبا أن تحتل البلدان الغنية صدارة فئة ال٢٠٪ الأعلى، إذ أن ٩ من كل عشرة مواطنين فى هذه البلدان هم من بين أغنى ٢٠٪ فى العالم فيما تستأثر بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادى بـ ٨٥٪ من الدخل فى المجموعة العشرية الأكثر ثراء . كما أن أغنى ٥٠٠ شخص فى العالم المذكورين فى مجلة فوربس يحصلوا على دخل أعلى من دخل ٤١٦ مليون نسمة فى العالم[١] .

٢-٣ : اللا مساواة الداخلية :

تعتبر أمريكا اللاتينية هى الأكثر تفاوتا فى معدلات الدخل فى العالم، حيث يمتلك ربع السكان دخول تضعهم بين أغنى ٢٠٪ فى العالم، بينما ينتمى أكثر من ٨٪ إلى فئة أفقر ٢٠٪ فى العالم. فى البرازيل تبلغ نسبة دخل العشر الأفقر من السكان إلى دخل العشر الأغنى ١ : ٩٤ بينما العالم ككل ١ :١٠٣[٢] .

ومثال آخر فى الولايات المتحدة نفسها نجد أناس يفتشون فى صناديق القمامة عن علب المشروبات الفارغة مقابل ٥ سنتات، وعندما يكون ١١مليون عامل أمريكى، وطفلا واحدا من بين كل ٥ أطفال أمريكيين فى عداد الفقراء . فكلما ازدادت اللامساواة كلما ازدادت هشاشة المجتمع، بل وانقسام المجتمع على نفسه؛ والذى يزداد عمقا بشكل مستمر مما يهدد سلامة الاقتصاد وأمن المجتمع[٣] .

(ج) ارتفاع الأسعار:

ربما كانت أسوأ نتائج فكرة الندرة وآثارها السلبية هو ما نراه الآن من ارتفاع للأسعار يوحى بأن العالم على حافة مجاعة، وإن كان العالم لا يفتقر الآن للمواد الغذائية الكافية، وإنما وعلى حد تعبير الفاو أن المجاعة القادمة ستحدث نتيجة عجز الناس عن شراء الأغذية المتاحة، والمكدسة على أرفف المحلات التجارية لارتفاع أسعارها وليس لنقصها .

١) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥، ص ٣٧.
٢) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥، ص ٣٨.
٣) هورست أفهيلد: مرجع سابق، ص ٦٩.

وبنظرة لتقرير الفاو الذى يرصد ارتفاع الأسعار بمقارنتها ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ نجد أن يناير ٢٠٠٨ سجل القمح الصلد ٣٨١ دولار للطن بزيادة قدرها ١٧٣ دولار للطن عن يناير ٢٠٠٧ أى زيادة ٨٣٪ . كما سجلت الذرة الصفراء ٢٠٦ دولار للطن بزيادة ٤٢ دولار للطن أو ٢٦٪ عن يناير ٢٠٠٧ ، وسجل الأرز زيادة حوالى ١٤٪ بين سبتمبر وديسمبر ٢٠٠٧ محققاً ارتفاعاً عن ٢٠٠٦ حوالى ١٧٪ كما سجل زيادة ملحوظة فى مارس ٢٠٠٨ .

فى حين ذكر نفس التقرير أن الإنتاج العالمى من الحبوب عام ٢٠٠٧ يزيد بمقدار ٦ر٤٪ عن ٢٠٠٦ ، ورغم ذلك ارتفعت أسعار المواد الغذائية ب ٩٪ عن ٢٠٠٦ ، فقد زاد إنتاج الذرة الصفراء ٨ر٤٪ ، كذلك القمح زاد إنتاجه بنسبة ٢ر١٪ عن ٢٠٠٦ ، كذلك إنتاج الأرز زاد بنسبة ٥ر٠٪[1] .

وقد أرجعت الفاو أسباب ارتفاع الأسعار ليس الى نقص الإمدادات ولكن الى أسباب عديدة ، ساهم فى زيادة انتشارها الترابط الشديد بين الأسواق العالمية والتى جعلت انتقال الأزمات الاقتصادية أكثر سهولة ؛ وكذلك الارتباط الشديد بين المنتجات الزراعية والقطاع المالى[2] .

١ـ الأسواق المالية **Financial markets** :

شهدت الأسواق المالية العالمية أقصى معدل نمو ؛ نتيجة لوفرة السيولة الدولية ؛ وذلك قبل وقوع الأزمة المالية الأخيرة والتى أدت إلى تحسن الأداء الاقتصادى ، وخاصة فى بعض الاقتصاديات الناشئة . ومع انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع أسعار البترول كان الطريق ممهدا أمام كمية ضخمة من النقود للإستثمار فى أسواق المنتجات الزراعية ؛ هذا التدفق فى السيولة النقدية كان مؤثرا فى الأسواق إلى حد التأثير على قرارات المزارعين ، التجار والمتعاملين فى السلع الزراعية ؛ والذي أدى لارتفاع الطلب عليها ؛ ومن ثم ارتفاع الأسعار فوق معدلاتها الطبيعية .

---

١) الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) www.fao.org

2) Food outlook Global market analysis, www.fao.org

٢ـ أسعار البترول والتحول للوقود الحيوى Biofuel :

ساهمت أسعار البترول المرتفعة فى زيادة أسعار المحاصيل الزراعية؛ وذلك من خلال رفع تكلفة الإنتاج مثل ارتفاع أسعار الطاقة المستخدمة في العمليات الزراعية كالري والحرث، كذلك أسعار الشحن، الأسمدة وغيرها من المدخلات. ومن ناحية أخرى أدى هذا الارتفاع إلى تعزيز الطلب على المنتجات الزراعية المستخدمة فى صناعة مصادر الطاقة الحيوية؛ حيث اقترن اتجاه السياسات الوطنية نحو تخفيض الاعتماد على البترول المستورد من الخارج، مع السعى نحو تقليل انبعاثات الغاز المتسبب فى ارتفاع درجة حرارة الأرض؛ مما أدى إلى النمو السريع فى استخدام الوقود الحيوى[١].

ولكن السؤال الآن ما سبب ارتفاع أسعار البترول قبل الأزمة المالية الأخيرة ؟ إذا لاحظنا مثلا أن سعر برميل النفط عام ١٩٩٩ حوالي ١٨ر١٤ دولاراً أمريكياً، وفي عام ١٩٩٠ أثر حرب الخليج الأولى وصل ٢٢ر٩٩ دولاراً أمريكياً، بينما كان ٢ر٨٩، ٣ر٦٨، ١٧ر١٤ دولاراً أمريكيا للأعوام ١٩٧٢، ١٩٨٠، ١٩٨٦، على التوالي، ومن الواضح هنا أن للحروب التي تشهدها المنطقة العربية دوراً كبيراً في هذا الارتفاع[٢]. وقد وصل سعر البرميل إلى ما يزيد عن ١٥٠ دولار ـ قبل أن ينخفض مؤخراً بسبب الأزمة المالية التي يشهدها العالم ـ وذلك مع ازدياد التوتر فى العراق والتهديدات الأمريكية المتكررة بشن حملة عسكرية ضد ايران؛ ومن ثم يتضح أن الأسعار هنا مرتبطة بالظروف السياسية، وليس بكم الامدادات. ولا يخفى أن ارتفاع أسعار البترول يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع كافة تكاليف الغذاء؛ لكن هذا الارتفاع مصطنع خاصة من قبل الولايات المتحدة التى تعمدت تخفيض قيمة الدولار مؤخراً حتى تزيد تكلفة البترول؛ ومن ثم تنتقل الدول إلى الوقود الحيوى، وتستأثر هى بالبترول. ولا أدل على ذلك من تهديد الرئيس بوش باستخدام حق الفيتو ضد

1) Food outlook Global market analysis www.fao.org
- The biofuel factor in rising food prices, www.news.com\2001-0.htm
٢) الأمم المتحدة: الإيثانول والوقود الحيوي «جريمة ضد الإنسانية»
http.amjad68.jeeran.com\archive\2008\.html

مشروع قانون مقدم للكونجرس بفرض عقوبات على الأوبك بسبب ارتفاع أسعار البترول.

٣ـ أسعار الشحن Freight rates :

أصبح عامل الشحن مؤثرا بشدة فى الأسواق الزراعية أكثر من ذى قبل؛ ويرجع ذلك إلى زيادة تكلفة الوقود، ازدحام الموانئ و طرق السفن الطويلة؛ كل ذلك أدى إلى ارتفاع تكلفة الشحن، مما دفع دول كثيرة إلى التوجه إلى الدول الأكثر قرباً لتوفير أسعار الشحن، وهو ما سيقلل من الاندماج العالمي؛ ويؤدى إلى التوجه نحو الإقليمية أو المحلية؛ ومن ثم ارتفاع أسعار الغذاء نظراً لانخفاض المعروض برغم توافره.

٤ـ سعر الصرف Exchange rate :

يلعب سعر الصرف دوراً خطيراً فى كل الأسواق إلا أن التأثير الحالى للعملات على تشكيل الأسعار لم يحدث من قبل؛ فالانخفاض التدريجى لسعر الدولار الأمريكى منذ عام ٢٠٠٥ زاد الطلب على المنتجات المستوردة منها؛ وهذا ما أدى إلى رفع أسعار الصادرات الأمريكية.

٥ـ الاحتكار Monopoly :

من أهم أسباب ارتفاع الأسعار الاحتكار، وذلك من خلال شركات عملاقة تمتلك قوة سياسية تجعلها أقوى من الحكومات نفسها؛ وهذه الشركات بقدراتها العملاقة وامكانياتها الهائلة تتمكن من التحكم فى معظم ما نشتريه أو نستخدمه أو ننتجه؛ وبالتالى فهى التى تفرض الأسعار العالمية وفق مصالحها الخاصة دون اعتبار لمصالح الآخرين[1].

(د) تبديد الموارد:

إن انتشار فكر الندرة وترسخه لدى السياسيين أدى إلى انتهاجهم سياسات معينة؛ والتي بدلا من أن تؤدي إلى التغلب على مشكلة الندرة ـ من وجهة نظرهم ـ

١) نورينا هيرتس: مرجع سابق، ص ١٣-١٤.

وعلاجها ، فإنها أدت إلى تبديد الموارد التي يتمتع بها العالم ؛ ومن ثم تعميق فكر الندرة . ومن مظاهر هذا التبديد نذكر :

١ـ الإنفاق العسكري :

ومن أهم مظاهر هذا التبديد الإنفاق العسكرى وسباق التسلح والحروب ، والتى تؤدى إلى تبديد موارد وتعطيل أو تدمير طاقات بشرية . والمثير للعجب هنا أن الدول النامية التى تعد عاجزة عن تلبية احتياجات مواطنيها هى السوق الرائجة فى العالم للسلاح والصراعات[١] . حيث تنفق دول أفريقيا ، آسيا وأمريكا اللاتينية على الأسلحة قرابة ٢٢ مليار دولار فى المتوسط كل عام . ويكفى نصف هذا المبلغ لتوفير التعليم الأساسى لكل فتى وفتاة فى هذه البلدان . وهنا بعض الاحصائيات التى توضح حجم المشكلة :

- تبلغ قيمة صادرات الأسلحة المرخص بها على مستوى العالم ٢١ مليار دولار سنوياً .
- تنتج ١٦ مليار وحدة زخيرة كل عام أى بمعدل أكثر من رصاصتين لكل رجل وامرأة على ظهر الأرض .
- فى ثلث دول العالم تزيد قيمة نفقات التسلح ، واعداد الجيوش عما ينفق على خدمات الرعاية الصحية .
- يلقى ما يزيد عن نصف مليون شخص فى المتوسط حتفهم بالأسلحة التقليدية كل عام أى بمعدل شخص كل دقيقة .
- تبلغ الخسائر الاقتصادية بسبب الحروب فى افريقيا حوالى ١٥ مليار دولار كل عام .
- الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن مسئولة وحدها عن ٨٨٪ من صادرات الأسلحة التقليدية فى العالم .

١) د.حلمى عبد المنعم صابر، مرجع سابق، ص ٦٩ , ٧٢

– فى السنوات القليلة الماضية كان مجموع ما حصلت عليه الولايات المتحدة، المملكة المتحدة وفرنسا من صادرات الأسلحة يفوق ما تقدمه هذه الدول مجتمعة من المساعدات[١].

– فاتورة السياسة الدفاعية التى اقرها مجلس الشيوخ الأمريكى لعام ٢٠٠٨ ستبلغ ٦٧٢مليار دولار سيخصص نصف تريليون للموازنة العسكرية السنوية، و١٥٠ مليار دولار لنفقات حربى العراق وأفغانستان، كما سترتفع النفقات العسكرية للصين إلى ٤١٧ر٨ مليار ين أى ٥٧ر٢٢ مليار دولار[٢].

كما ذكرت صحيفة يو .اس .تودای فى بانوراما رقيمة لحرب العراق تكاليف الولايات المتحدة والتى جاءت كالآتى[٣]:

– أكثر من مليون و٦٠٠ ألف أمريكى خدموا فى العراق مرة واحدة على الأقل حتى يناير ٢٠٠٨م.

– استخدم سلاح المارينز فى الحرب حوالى ٣١٧٥٨ عربة تم تدمير أكثر من ١٣٤٥ عربة حتى الآن.

– استخدمت القوات الجوية أكثر من ٥٢٣٢٩ صاروخ وقنبلة.

وقد بلغ الإنفاق العسكري العربي في: ٢٠٠٧م السعودية ١٨ مليار دولار، الكويت ٥٨٤٥ر٢، الجزائر٤٨ر٢، مصر ٤٤ر٢، المغرب ٣٠٥٦ر٢، الإمارات ٦ر١، الأردن ٤٦ر١، العراق ٣ر١، ليبيا ٣ر١، اليمن ٨٨٥٥ر٠، سورية ٨٥٨ر٠، قطر ٧٢٣ر٠، البحرين ٦٢٨٩ر٠، السودان ٥٨٧ر٠، لبنان ٥٤٠٦ر٠، تونس ٣٥٦ر٠، عُمان ٢٥٢٩٩ر٠، جيبوتي ٠٢٨٦ر٠، موريتانيا ٠٢٠٨ر٠، الصومال ٠١٨٩ر٠، جزرالقمر ٠١١٦ر٠. ومجموع تلك النفقات العسكرية ٩٩٠ر٣٨١ر٣٨ مليار دولار ٤٧٪ منها للسعودية وحدها[٤].

---

١) حقائق وأرقام أساسية :تجارة السلاح خارج نطاق السيطرة
ara.controlalarms.org\pages\findout-ara
٢) التنين الصينى يهدد الترسانة الأمريكية عبر العالم www.annabaa.org\index.html
٣) جريدة الأهرام عدد الثلاثاء ٢٥ مارس ٢٠٠٨
4) http://vcoders.org/forum/register.php

٢ـ التخلص من الإنتاج الفائض :

إذا كان تبديد الموارد فى النفقات العسكرية الهائلة يثير العجب فإن اتلاف المنتجات للمحافظة على أسعارها يثير الغضب، فمثلاً اقترح وزير الزراعة الأمريكى عام ١٩٥٠ تدمير مليون وربع مليون طن من البطاطس للمحافظة على أسعارها، وأمر بتخفيض المساحة المنزرعة قمح ١٧٪، والمساحة المنزرعة أرز ٢٠٪، كما قرر الكونجرس الأمريكى عام ١٩٧٤ تخفيض محصول القمح بنسبة ٢٠٪ من أجل الحفاظ على أسعاره. في عام ١٩٨٠ كان هناك ١٢٥ مليون طن من الحبوب المخزونة فى الولايات المتحدة وهى الفائضة عن الاستهلاك لهذا العام كانت كافية لاطعام الهنود جميعا لمدة عام كامل[١].

٣ـ تعطيل الأراضي الزاعية :

ويكون ذلك بعدم زراعة بعض الأراضي الصالحة للزراعة، من خلال السياسات الزراعية التي تؤثر على حجم الإنتاج ونوعه، مثال ذلك؛ السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي، وخاصة الدعم والتعويضات المباشرة للمزارعين، والذي بلغ ٥ر٦ مليار يورو عام ٢٠٠٠م؛ وقد أدى هذا الدعم إلى خلق فائض في الإنتاج الزراعي الأوروبي، وبالتالي تصديره للدول النامية بأسعار أقل من تكاليف الإنتاج الفعلية؛ مما أدى لمنافسة الإنتاج الزراعي في تلك الدول. هذه السياسة أدت في النهاية إلى تقليص هذا الإنتاج نظراً لاعتماد تلك الدول على الواردات الأوروبية، ومثال ذلك كان يتروح إنتاج لتر الحليب في البلدان النامية بين ٣٥ إلى ٥٠ سنت في حين يصل إليها اللتر المدعوم أوروبياً في حدود ٣٠ سنت.

وبعد ارتفاع أسعار البترول واتجاه الدول الأوروبية إلى إنتاج الوقود اتجهت إلى تحويل هذا الفائض نحو الوقود الحيوي؛ وبالتالي ظهرت أزمة الغذاء لأن الدول النامية كانت تعتمد في السابق على الاستيراد من الدول الأوروبية وغيرها ، أي أنه نتيجة

١) د. حلمى عبد المنعم صابر، مرجع سابق، ص٧٣.

لتعطيل مساحات زراعية كبيرة كان يمكن استخدامها في إنتاج المحاصيل الزراعية[١].

كما أن الهجرة من الريف إلى الحضر، إنخفاض عائد الزراعة سواء لارتفاع أسعار الأسمدة أو أسعار الطاقة...الخ، كلها تؤدي إلى تعطيل جزء كبير من الأراضي الزراعية[٢].

وبرغم أن أكبر الملاك هم الأكثر استفادة من الارشاد الزراعي والقروض غير الربوية، نجدهم يحجبون مساحة من الأراضي لتقليل الإنتاج للحفاظ على الأسعار. فقد أظهرت دراسة عن ٨٣ دولة أن ما يزيد قليلا عن ٣٪ من ملاك الأراضي أي أولئك الذين يملكون ١١٤ فدان أو أكثر يسيطرون على نحو ٧٩٪ من كل الأراضي المزروعة لكنهم في ذات الوقت أقل إنتاجا من صغار الزراع. ففي كولومبيا وجد أن الملاك الذين يسيطرون على ٧٠ ٪ من الأراضي لم يزرعو سوى ٦٪[٣].

٤ـ البطالة:

من مظاهر تبديد الموارد أيضاً تبديد الموارد البشرية ممثلة في تزايد معدل البطالة في الدول المتقدمة والنامية على السواء. ففي الدول المتقدمة يرجع تزايد معدل البطالة لكثير من الأسباب منها: إنخفاض الأجور، الإضراب عن العمل وعدم الرغبة في نوع العمل؛ الأزمات المالية والتى قد تؤدى الى افلاس الشركات والاستغناء عن العاملين بها.

بينما في الدول النامية يرجع ارتفاع معدل البطالة إلى عدم وجود فرص عمل بداءة والذي قد يرجع إلى ضعف التخطيط، أو للسياسات الاقتصادية الخاصة بالعمالة والأجور. كما توجد البطالة المقنعة، والعمالة السيئة[٤]. وتشير منظمة

١) السياسات الزراعية الأوروبية تساهم في تفاقم أزمة الغذاء العالمية
http://www.dw-world.de/dw/0,,9224,00.html
٢) د. كمال حطاب: مرجع سابق، ص ٧٠-٧١.
٣) فرنسيس مورلاييه & جوزيف كولينز: مرجع سابق، ص ١٧-١٨.
٤) د. كمال خطاب: مرجع سابق، ص ٧٢.

العمل الدولية أن ثلث (٣/١) قوة العمل في العالم تعاني من البطالة أو شبه البطالة[١].

٥ـ الاستخدام الجائر للموارد :

وذلك مثل قطع أشجار الغابات والصيد الجائر للأسماك والإسراف فى استخدام المياه.

٦ـ التلوث :

من أهم مظاهر تبديد الموارد هو تلوث البيئة ـ سواء الماء أو الهواء أو الغذاء ـ والذي أصبح نتاج المدنية، والتطور الصناعي.

٧ـ سياسات محاصيل التصدير :

مثل الهند عام حدوث المجاعة كانت تصدر كميات كبيرة من الغذاء . أو التركيز على المحاصيل الترفيهية دون الأساسية.

٨ ـ إنتاج السلع والخدمات الضارة :

مثل إنتاج المشروبات الكحلية، التبغ والسجائر، القمار والمراهنات، الأفلام.

٩ـ التبديد والترف :

مثل صناعة السينما وتحطيم كثير من السيارات والمباني ...الخ[٢].

(هـ) التقليد والمحاكاة:

من أهم النتائج السلبية المترتبة على فكر الندرة وذيوعه بين كافة الأفراد أن تولدت ظاهرة سيئة وهي المعروفة بالتقليد والمحاكاة، فاستخدام وسائل الإعلام المختلفة وبصورة مكثفة في الإعلان عن المنتجات والخدمات أدى إلى تولد شعور لدى فئة كبيرة من الأفراد بالحرمان نتيجة عدم شراء هذه السلعة أو تمتعهم بتلك الخدمة؛ وهذا ما أدى سعي هؤلاء الأفراد بكافة السبل نحو إشباع هذه الحاجات تقليداً منهم للآخرين، ولمقاومة الشعور بالعجز والحرمان مقارنة بالآخرين.

---

١) د. نبيل على & د. نادية حجازي: الفجوة الرقمية، عالم المعرفة، ع ٣١٨ ، ٢٠٠٥، ص ١٦

٢) د. كمال خطاب: مرجع سابق، ص ٧٢.

وقد ترتب على ما تقدم ظهور حاجات جديدة لدى الفرد يريد إشباعها بالرغم من أنه ربما لم يكن في حاجة إلى شراء تلك السلعة أو التمتع بتلك الخدمة؛ ولا يخفى أن ذلك يحدث في ظل دخل الفرد المحدود مما يظهر هذه المشكلة ويعمقها.

ليس هذا فحسب بل ظهرت هذه الحاجات أيضا لدى الدول تقليدا ومحاكاة منها للدول المتقدمة، منها: الاسراف والتبذير فى الأجهزة الحكومية، والتسابق فى الانفاق العسكرى والذى قد يكون ناتجاً عن ضغوط سياسية أو إعلامية تمارسها الدول الكبرى وشركات الأسلحة.

(و) فكر الندرة والنظام العالمى:

إن فكر الندرة الذى انتشر خلال الفترة السابقة أثر فى نشأة وهيكل النظام العالمى سواء فى شقه السياسى أو الاقتصادى.

- النظام السياسى العالمى:

تمثله الأمم المتحدة بمنظماتها ومجالسها المختلفة، وكذلك العلاقات الدولية بين دول العالم. فهذا النظام ميز بين دول العالم الغنية والفقيرة، حيث مكن الأولى من السيطرة على الثانية، والمثال على ذلك مجلس الأمن والذي يتدخل في قضايا لا تدخل في اختصاصه، بينما يترك مهمته الأساسية وهي حفظ السلم والأمن الدولي إلا لصالح الدول الغنية.

- النظام الاقتصادى العالمى:

ويمثله صندوق النقد الدولى، البنك الدولى، منظمة التجارة العالمية؛ وقد ظهرت التفرقة أيضا بين الأغنياء والفقراء فقد اتبع صندوق النقد الدولى و البنك الدولى نظام الحصص الذي ميز الدول الغنية عن الفقيرة، كذلك الاستفادة بموارده ولم تتجنب منظمة التجارة العالمية ذلك برغم محاولتها إقرار نظام التصويت بحيث يكون لكل دولة عضو صوت واحد، وليس استناداً لنظام الحصص كما هو الحال فى صندوق النقد والبنك الدولى، إلا أن هذا النظام لم تلجأ اليه المنظمة منذ نشأتها، بل لجأت إلى نظام آخر وهو توافق الآراء ومضمونه ألا يكون هناك اعتراض رسمى من قبل الدول. وبطبيعة الحال فإن هذا النظام أيسر لاستخدام وسائل الترغيب والترهيب

لإقرار اتفاق معين. ولذلك كانت معظم المزايا تصب فى صالح الدول المتقدمة، حتى الالتزامات الواقعة عليها لم تلتزم بأدائها ؛ ومن ثم زادت الفجوة ـ الموجودة أصلاً ـ بين الدول المتقدمة والدول النامية[١].

والسبب الرئيس فى ذلك أن النظام الاقتصادى العالمى موظف لصالح الدول المتقدمة وشركاتها دون الدول النامية وربما يكون ذلك هو السبب الخفى لحدوث الأزمات المتتابعة فى الاقتصاد العالمى، وذلك أن النظام الرأسمالى الذى تتبناه الدول المتقدمة به من السلبيات وأوجه القصور التى تؤثر سلباً على الاقتصاد العالمى، هذا فضلاً عن السياسات الجائرة تجاه الدول النامية مثل تقييد صادراتها.

نخلص مما سبق أن مسألة الندرة والوفرة مسألة اعتقاد وإيمان، ولو أن كل شخص آمن بأن قدرة الله هي التي تمكنه من أن يأخذ كل ما يحتاجه ـ لأن قدرات الله بلا حدود ـ فإنه سيؤدي لسعادة الجميع[٢].

لذلك يعتبر فكر الندرة أحد أساليب التسويق، فمن خلال بثها للأفراد وإحاطتهم بها يمكن أن تجعلهم يشتروا أسرع وأكثر من الطبيعي. أكبر مثالين i phone ، والكتاب السابع لهاري بوتر. فلم يكن المقصود هنا من بث فكر الندرة زيادة الطلب فقط، ولكن لخلق وهم أن هذه الإمدادات محدودة ؛ فالإيحاء بنقص الكميات المعروضة جعل المسوقين يحققوا مستويات طلب مرتفعة ؛ وبالتالي فمن الخطر اعتماد الندرة كاستراتيجية لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، والإضرار بمصالح المستهلكين[٣].

إذا ففكر الندرة يعد أحد احتمالين : الأول : أكذوبة برغم معرفتهم بوفرة الموارد. الثاني : وهم لدى المؤيدين (مخالفاً للواقع) باتصاف الموارد بالندرة ؛ وكلا الاحتمالين يتم ترويجه سواء من قبل الاقتصاديين أو السياسيين أو الرأسماليين ؛ وهذا ما أدى إلى اعتناقه لدى كافة النظم الاقتصادية الوضعية (الرأسمالي& الاشتراكي). ليس

١) د محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢، ص ٦٢٣.
2) Robert wuthnow: www.the Clergy.journal/july/august 2003.
3) John Quelch: how to profit from scarcity, Harvard Business, www.discussionleader.hbsp.com

هذا فحسب بل اعتنقته أيضا المؤسسات الدولية؛ والذي أدى في النهاية إلى الكثير والكثير من الآثار السلبية التي عمت أرجاء المعمورة، وهذا ما سيتضح من استعراض النقد العملي أو حصاد فكر الندرة.

(ز) الأزمات الاقتصادية:

إن من أهم الآثار السلبية للندرة هو كثرة الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها العالم الواحدة تلو الأخرى، فلم ينتهي العالم من علاج أزمة الغذاء العالمي وارتفاع الأسعار حتى وقعت الأزمة المالية الأخيرة؛ والتي يتوقع الخبراء أن تكون أشد تأثيرا وأعمق أثرا من أزمة الكساد الكبير في ١٩٢٩- ١٩٣٣، وأزمة السبعينات إلى غير ذلك من الأزمات. وقد يكون لبعض هذه الأزمات أسباب خاصة لكنها في الحقيقة ترجع وبالأساس إلى فكر الندرة الذي سيطر على الرأسماليين وأدى إلى كثير من الممارسات مثل الاحتكار والغش وتبديد الموارد وشيوع أنماط استهلاكية معينة..الخ.

الخلاصة:

مما سبق يتضح أن فكر (نموذج الندرة) فكر مصطنع وليس حقيقى فالأمر لا يعدو أن يكون خرافة كما ذكرت فرنسيس مورلابيه فكأن الجوع أو نقص الموارد صناعة يمارسها الأغنياء تجاه الفقراء.

وإذا ما نظرنا للواقع سنجده غير ذلك؛ حيث يوجد الكثير من الأدلة التى تثبت وفرة الموارد، وليس ندرتها. وهنا يثور التساؤل عن الدلائل التى تدعم وجود الوفرة وتنفى وجود الندرة كما هو شائع؟ هذا ما سنبينه فى المبحث التالى.

المبحث الخامس
دلائـــل الوفـــرة

هناك كثير من الدلائل التي تثبت وفرة الموارد الطبيعية بما يؤدي في النهاية إلى إشباع الحاجات البشرية الحاضرة والمستقبلة، لكن ذلك مرتبط بحسن استغلال تلك الموارد والسعى نحو اكتشاف الجديد منها وعدم تبديده. وتتعدد الدلائل التي تثبت الوفرة إلى دلائل نقلية ودلائل عقلية.

أولا: الدلائل النقلية:

تتعدد الدلائل النقلية الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية التي تدل بوضوح على وفرة الموارد . وسوف نعرض لبعض تلك الدلائل من خلال مجموعة من المحاور المتعلقة بتلك النقطة.

(أ) ضمان الأرزاق:

إن من أهم النقاط المتعلقة بموضوع وفرة الموارد أو ندرتها موضوع الرزق خاصة جانب العقيدة، والذي من مقتضاه أن يتيقن الإنسان أن الله تعالى هو المتكفل بالأرزاق الضامن لها لجميع مخلوقاته، ولا ينازعه في ذلك أحد حتى الملائكة والأنبياء المرسلين. ومن الآيات الدالة على ذلك:

- قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[العنكبوت: ٦٠] أى كم من دابة لا تطيق جمع رزقها وتحصيله ولا تدخر شيئاً لغد ﴿ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ۚ﴾ أى يقيض لها رزقها على ضعفها وييسره عليها فيبعث الى كل مخلوق من الرزق ما يصلحه حتى الذر فى قرار الأرض والطير فى الهواء والحيتان فى الماء .

- قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[العنكبوت: ٦٢] أى أن الله هو الخالق الرازق لعباده ومقدر

آجالهم، واختلاف أرزاقهم تفاوت بينهم فمنهم الغنى والفقير وهو العليم بما يصلح كلا منهم[1]. وتبدو المشكلة الآن في اعتماد البشر على الأسباب المادية دون اليقين في تحصيل الرزق، لكن ليس معنى ذلك أن يتقاعس الإنسان عن السعي بل إن هذا السعي هو المطلوب للحصول على الرزق.

(ب) سعي الإنسان وعمله:

برغم ضمان الأرزاق إلا أن الإسلام يحض على العمل والسعي وعدم التكاسل، بل ويدعو إلى التنافس في عمل الخير؛ ويكمن السبب في ذلك أن تحصيل الرزق مرتبط بالسعي والعمل، وهذه سنة كونية جعلها الله لجميع البشر من المسلمين وغيرهم، والواقع يثبت ذلك فالدول غير الإسلامية ما وصلت إلى ما وصلت إليه الآن إلا بالسعي والعلم والعمل، وهناك دلائل كثيره تحض على العمل نذكر منها:

- قوله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾[إبراهيم: ٣٤]

- قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾[الملك: ١٥]

- قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «كان داود ﷺ لا يأكل إلا من عمل يده»[رواه البخاري].

- قول الرسول ﷺ: «كان زكريا ﷺ نجاراً»[رواه مسلم عن المِقدام بن معدي كرب ﷺ عن النبي ﷺ قال: «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكُل من عمل يديه، وإن نبي الله داود ﷺ كان يأكل من عمل يده»[رواه البخاري].

- قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا» فإذا كانت الطير تأخذ بالأسباب وتسعى لتحصيل الرزق فما إذا على الإنسان الذي كرمه الله تعالى إلا أن

---

١) تفسير ابن كثير، الجزء الثالث، ص٤٠٥-٤٠٦.

يسعى ويجتهد في تحصيل الرزق؛ وسيكون تحصيله سهلا ميسرا خاصة إذا ما كان الإنسان طائعا لربه مؤمنا به متوكلا عليه.

(ج) الإيمان والتقوى سبيل للرزق:

- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦]

- قوله تعالى: ﴿..ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ﴾[الطلاق: ٢-٣]

- قوله تعالى: ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۝١٠ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ۝١١ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا﴾ [نوح: ١٠-١٢] فالإيمان بالله يعطي الإنسان يقينا أولا أن الله هو الرازق، وأن الإنسان ما عليه إلا السعي؛ وهنا يسعى ويجتهد. ثانياً: أن هذا اليقين ييسر أسباب الرزق من حيث لا يتوقع الإنسان، فالله تعالى عند حسن ظن عبده به إن ظن خيرا فخير..الخ. لكن هذا الرزق عطاء من الله وهو مالكه لا الإنسان؛ ومن ثم على الإنسان ألا يستأثر بهذا المال دون غيره، بل يجب عليه إعطاء الآخرين من هذا المال لأنه خليفة عليه.

(د) المال مال الله والبشر مستخلفين فيه للتداول فيما بينهم:

- قوله تعالى: ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَأَنفَقُوا۟ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾[الحديد: ٧] ، قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾[الحديد: ١١]

فالبشر مستخلفون من قبل الله تعالى فعليهم ألا يستأثر بعضهم بالمال ويترك إخوانه من بني البشر في حالة الفقر والعوذ، حتى ولو لم يكونوا على ملته. فهذا

عمر بن الخطاب يفرض نصيباً من بيت المال لكتابي وجده يسأل الناس. كما أن الله تعالى دعا في كثيرا من الآيات إلى البذل والعطاء ومساعدة الفقراء. ففي الحديث القدسي يقول الله تعالى: «الأغنياء وكلائي والفقراء عيالي فإن بخل وكلائي على عيالي أخذتهم ولا أبالي» ومن ثم يجب على الأغنياء أن يقوموا بواجبهم نحو الفقراء. لكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن الفقر لا يمثل مشكلة في ذاته؛ لأن البشر منهم من يصلحه الغنى ومنهم من يصلحه الفقر.

(هـ) الفقر ليس مشكلة في ذاته:

إن الرسول ﷺ استعاذ من فتنة الفقر لكنه لم يكن غنياً بل إنه رفض أن يكون نبياً ملكاً وعن عبادة بن الصامت: كان رسول الله ﷺ يقول: «اللهم أحيني مسكيناً، وتوفني مسكيناً، واحشرني في زمرة المساكين»[سنن البيهقي الكبرى، حديث ١٣٤٢٤]. كما أنه رفض ما عرضته عليه قريش من أن يكون ملكاً عليهم أو أن يجمعوا له من الأموال حتى يكون أغناهم. وقوله عليه الصلاة والسلام « ...فوالله ما الفقر أخشى عليكم، ولكني أخشى أن تبسط عليكم الدنيا، كما بسطت على من كان من قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها، وتهلككم كما أهلكتهم»[البخاري: باب الجزية حديث ٣١٥٨].كذلك فإن كثير من الصحابة كانوا فقراء، ولم تظهر بينهم الشحناء أو النزاعات بل على العكس ظهر بينهم التعاون والإيثار. أي أن المشكلة ليست في وجود الفقر إنما تكمن في عدم إعطاء الفقراء حقوقهم بما يكفل لهم العيش الكريم، أو ما يطلق عليه حد الكفاية، ونكتفي هنا بما ذكر من قبل في الرأي المؤيد للوفرة. كما تظهر المشكلة أيضا إذا لم يكن لدى الإنسان– غنيا أو فقيرا– القناعة والرضا بما قسمه الله له.

(و) القناعة والرضا:

– قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾[إبراهيم: ٧] فالقناعة بما قدره الله والرضا به يدخل السرور على قلب الإنسان، ويجعله لا ينظر إلى ما عند الآخرين، بل وأكثر من ذلك فإنه لا

يسأل الناس شيئا، يقول الله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾[البقرة: ٢٧٣].

وبالتالي إذا ما توافرت هذه القناعة وذلك الرضا فإن الإنسان لن يلجأ إلى التعدد غير المبرر لحاجاته، كما أنه لن يلجأ إلى التقليد والمحاكاة. لكن يجب ألا يفهم من ذلك أنه دعوة للتراخي والتكاسل، بل على العكس فإن ذلك لن يأتي إلا بعد السعي والاجتهاد، وإذا لم يتحقق الغنى فليعلم الإنسان أن ذلك خير؛ لأن تحقق الغنى للجميع سيؤدي إلى الكثير من المفاسد.

(و) أن الغنى لجميع البشر يؤدي إلى إفساد الأرض:

- قوله تعالى: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾[التكاثر: ١]
- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٢٧]
- قوله تعالى: ﴿...كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ..﴾[الحشر: ٧]

فالله تعالى مالك السموات والأرض ولا يعجزه شئ، وإذا أغنى كل البشر فلن ينقص ذلك من ملك الله شئيا، لكن الله تعالي خالق البشر يعلم ما يصلحهم، ويصلح حياتهم من أجل القيام بالمهام الموكولة إليهم من عبادة الله وعمارة الأرض؛ ومن ثم تتوزع الأدوار بين البشر فمنهم الغني ومنهم الفقير، منهم الصانع ومنهم الزارع...الخ. ولا يتصور أن يكون كل البشر أغنياء؛ لأنه توجد كثير من الأعمال يعرض عنها الأغنياء، وعندئذ يثور التساؤل من سيقوم بهذه الأعمال؟ فإن كان هناك فقراء لم تكن هناك مشكلة بشرط أن يحصل هؤلاء على حقوقهم كاملة.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إذا كان الجميع أغنياء سيكون التنافس بل والصراع هو سمة الحياة يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾[النمل :٣٤]

ثانيا: الدلائل العقلية:

تتعدد الأدلة العقلية التي يمكن الاستناد إليها في إثبات الوفرة نذكر منها :

١ـ تنمية الموارد وأثرها على الوفرة:

إن جهد الإنسان وعمله يلعب دوراً مهماً في وفرة الموارد ، إذ أن هذا العمل وذلك الجهد يؤدي إلى البحث على موارد جديدة، كما يؤدي إلى تنمية الموارد القائمة، هذا بالإضافة إلى المحافظة عليها .

ولتأكيد وجهة النظر هذه نحاول بيان أوجه الفرق بين بعض المصطلحات لأنها سوف توضح بجلاء حقيقة المشكلة الاقتصادية. بداية نقول أن المصدر يحتاج إلى جهد الإنسان حتى يتحول إلى مورد ، وهذا الأخير يحتاج أيضاً لذلك الجهد ليتحول إلى عامل إنتاج ، والذي يتطلب بدوره ذلك الجهد كي يتحول إلى مدخل في العملية الإنتاجية، والذي يتحول فى النهاية إلى سلعة أو خدمة.

إذا النتيجة التي نستطيع استنتاجها هي أن جهد الإنسان وعمله هو الذي يحدد حجم السلع والخدمات المنتجة بداءة، ثم بعد ذلك تأتي الخطوة التالية وهي مرتبطة بسلوك الإنسان ألا وهي المحافظة على الموارد القائمة وعدم تبديدها ، والسعي نحو تنميتها . ويوضح الشكل التالي دور جهد الإنسان وعملة في توفير الموارد ؛ وتلعب التكنولوجيا دوراً هاماً في ذلك.

المصطـــــــــلح	تعريفه
المصدر	هو معين لثروة كامنة لم يعرف الإنسان أهميتها بعد ، ولا كيفية تطويعها واستغلالها لما فيه نفعه، بل ربما لا يكون الإنسان على علم بوجودها أصلا .
المورد	مصدر معروف لثروة اكتشف الإنسان أهميتها ، وتفتق ذهنه عن تطوير أساليب فنية تمكنه من استغلالها لنفعه
عوامل إنتاج	هي ذلك الجزء من الموارد التي أصبحت جاهزة للدخول في العملية الإنتاجية .
مدخلات الإنتاج	هي عوامل الإنتاج التي دخلت العملية الإنتاجية فعلا .
السلع والخدمات	المنتج النهائي الذي يحقق إشباع مباشر للمستهلك.

٢ـ التكنولوجيا وأثرها على الوفرة:

مكّنت التطورات الهائلة في الحاسبات والمعلوماتية، من استعمال الحاسوب في التعامل مع الظواهر الطبيعية والكونية التي اعتاد العلماء على مراقبتها ودراستها بصورة مباشرة. ويرجع الفضل في ذلك إلى تطور نُظُم المحاكاة الافتراضية Virtual Simulation إلى حدّ يتيح «تقليد» الظواهر الاجتماعية والسياسية (وكذلك الطبيعية) بواسطة التقنيات الرقمية.

وبقول آخر، لقد أصبح الحاسوب نوعا من «البديل الافتراضي» الذي يمكن استعماله لدراسة العلاقات المعقدّة وتركيباتها في البنى الاجتماعية ومعطياتها المتشابكة، والأشياء الحيّة وتطورها وتفاعلها بعضها ببعض، والأدغال والسهول والحقول، والمكوّنات الداخلية الدقيقة للذرّة، وحتى الفضاء الكوني ونجومه ومجراته وقواه وغيرها[1].

ومن تطبيقات ذلك المهندس المعماري أو فني الرسم الهندسي إذا ما أراد إعداد نموذج بالطرق التقليدية فإنه سوف يتحمل تكلفة تتمثل في الوقت والجهد والمواد المستخدمة في كل مرة، بينما لو استخدم التكنولوجيا الحديثة ممثلة في برامج الكمبيوتر المختلفة Auto Cade & Photo Shop فإنه سيقوم بتصميمها أو رسمها مرة واحدة فقط دون أن يتحمل تكلفة المواد المستخدمة، ويستطيع في ذات الوقت الحصول على العديد من النسخ في أي وقت يشاء دون جهد أو وقت أو تكلفة إضافية[2].

ومن تطبيقات ذلك أيضا ما يعرف بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) والتي تحمل كثير من أفكار الوفرة؛ حيث يتم من خلالها تبادل الأفكار والمعلومات ـ معظم الأحيان ـ دون مقابل، كما أن الكثير من الناس تمد يد المساعدة لبعضهم البعض دون الاضطرار إلى دفع مقابل[3].

إذن فالعالم يمتلك الآن عدد من المهندسين والعلماء والمخترعين لم يتوافروا بهذا الكم من قبل؛ كما استحدث الانسان تكنولوجيات لم يتخيل أنه سيصل اليها فى يوم من الأيام، وقد توجس الانسان شرا من الآلات خوفا من أن تحل محله، ولكن التجربة أثبتت أن هذه الآلات هى التى خلقت فرصا أكبر للعمل، وأكدت على فاعلية الإنسان وقدرته على التطور، وتوجيه هذه التكنولوجيا إلى الصناعات الغذائية أدت إلى زيادة الإنتاج وتحسين جودته، وتكريس المزيد من التكنولوجيا فى هذا المجال

---

١) مشاريع الخيال العلمى lana 22.wordoress.com

2) Post scarcity , from wikipedia the free encyclopedia

3) Abundance Economics,flmming funch, 26 nov.1994.

وتطبيق دول العالم لهذه التقنيات الحديثة ستزيد من الإنتاج وستوفر الغذاء لكل سكان الارض.

- من آثار التكنولوجيا أيضا انعدام التكلفة بمعنى أنه يمكن الآن طباعة ملايين النسخ من مطبوعة معينة بدون تكلفة تذكر سواء فى الوقت أو السلع المستخدمة، وذلك فى كل تطبيقات الكمبيوتر، ولكننا نفتعل الندرة بوضع شروط مثل الرخص، حقوق الملكية الفكرية، وغيرها مما يخفض الإنتاج أى أن العائق هنا تجارى ومفتعل وليس حقيقى.

- فى اقتصاد السوق والفكر الرأسمالى فإن تحقيق الوفرة فى الإنتاج يعتبر استخدام غير كفء للموارد حيث يمكن استخدام هذه الموارد فى مكان آخر لتلبية احتياجات أخرى. كما أن تحقيق الندرة هو أحد دعائم نظام السوق؛ وبالتالى لايمكن أن يتخلى عنها، واذا اختفت الندرة الطبيعية فيجب خلق ندرة مصطنعة لضمان بقاء وفاعلية هذا النظام.

- ومن التطبيقات العملية على ذلك في إطار الاقتصاد المصري مدى تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح من خلال تسخير المبتكرات العلمية للوصول إلى معالجات جديدة في زراعة الحبوب. هذا ما أكده الدكتور مجدي مدكور من خلال الحديث عن إمكانية أن تحقق مصر اكتفاء ذاتيا من القمح باستخدام التكنولوجيا الحيوية خلال عامين شريطة أن يتم تعميم زراعة هذه الأصناف في الأراضي الجديدة والساحل الشمالي الغربي وإعداد التقاوي اللازمة لتحقيق هذا الهدف القومي.

وهذه الدراسة قابلة للتطبيق في كل الدول العربية وخاصة التي تشكو من الجفاف، إذ أشار إلى أن التجارب البحثية المصرية توصلت خلال ٨ سنوات من الأبحاث إلى هجين من القمح مقاوم للجفاف ويتحمل ندرة المياه ويمكن زراعته على الأمطار التي تسقط على هذه المناطق.

ويؤكد الدكتور مجدي مدكور على أن احتياجات هذا النوع من القمح للمياه تقل بنسبه ٧٥٪ عن الاحتياجات المائية للزراعة التقليدية للقمح المصري هو ما يمثل طفرة كبيرة في مجال أبحاث الهندسة الوراثية. هذا الكشف تعززه أبحاث العالم

المصري «الراحل» الدكتور احمد مستجير أستاذ الهندسة الوراثية في جامعة القاهرة والذي طرح أفكارا مشابهة يمكن من خلالها استخدام حتى مياه البحر شديدة الملوحة في استزراع تركيبة نباتية من الأرز والقمح من خلال فلسفة الهندسة الوراثية وأسلوب الاندماج الخلوي أو التهجين الخضري، والمعروف باسم الهندسة الوراثية للفقراء[1].

- المزيد من التأمل فى التكنولوجيات الحديثة من النانو تكنولوجى، المصانع الصغيرة والآلات التى يمكنها آليا تصنيع أى سلعة فقط باعطائها التعليمات والمواد الخام الضرورية والطاقة. وحتى اذا لم نصل بعد الى هذا المستوى من التكنولوجيا الا ان الصناعات المتطورة الآن قادرة على انتاج السلع التى يرغبها الناس بأقل كمية ممكنة من العمالة .وبالنسبة للمواد الخام والطاقة التى تستخدم كمدخلات؛ تمتلئ الكواكب المجاورة بمعادن غير مستغلة فيمكننا الاستفادة بها كذلك استخدام الطاقة النووية والشمسية واللتان تتمتعان بالوفر دون ندرة.

وحتى بافتراض عدم وجود تكنولوجيا جديدة فمن المتيقن منه الآن ان العالم يمتلك طاقة، مواد خام و موارد بيولوجية تكفى لتوفير حياة مريحة لكل انسان على الكرة الأرضية.

أي أن التكنولوجيا أزالت الكثير من القيود على الموارد وعلى استخدامها، أي أنها فتحت المجال بشكل واسع أمام استخدام كل شيء بدون أية قيود؛ فالتكنولوجيا ألغت فكرة الندرة وقلة الموارد[2].

ومع عولمة الاقتصاد بالموازاة مع عولمة السياسة؛ أضحى لوفورات الحجم والشركات المتعددة الجنسيات الدور الرئيس في معالجة مشكلة الندرة الاقتصادية؛ فنتائج البحث والتطوير والثورات العلمية والتكنولوجية كلها صارت تصب في وعاء الآلة الإنتاجية للشركات المتعددة الجنسيات. ويمكن القول أن الاقتصاد العالمي اذن انتقل من معالجة مشكلة الندرة الاقتصادية بواسطة آلة السوق الحرة والبحث و

---

١) العالم العربى يجوع :أزمة قمح أم أزمة إدارة www.saudiinfocus.com\ar\default.asp

2) Ken cousins, twenty- nine days:responding to afinite world

التطوير إلى إنشاء كيانات عملاقة احتكارية تمثل براجماتية كل دولة في توليد النقدية؛ أي علاج مشكلة الندرة بواسطة الوفرة الاحتكارية والتي هي محل صراع بين الدول. وهو ما أدى لتطور الايديولوجية الليبرالية المؤثرة في كل الأحداث الوطنية والدولية والتي استفادت من نتائج البحث والتطوير بشكل أساسي واتجاه السوق إلى الاحتكار ...الخ.

٣ـ استخدام الموارد المتاحة وأثرها على الوفرة:

السؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل يستغل العالم موارده المتاحة بالشكل الأمثل؟ تأتي الإجابة هنا بالنفي؛ ودليل ذلك نقول بأن الشمس تزود كوكب الأرض كل يوم بطاقة نافعة تبلغ كميتها ١٧٨ ألف مليار واط يمكن استغلال هذه الطاقة بطريق مباشر أو غير مباشر (قوة المياه، الرياح، المواد البيولوجية) إلا أن الانتفاع بالطاقة الشمسية للأغراض الاقتصادية يتم فى حدود ضيقة للغاية؛ حيث يعتمد العالم فى إستهلاكه للطاقة بحوالى ٨٢٪ من مصادر غير متجددة، فى حين تمن علينا الشمس بطاقة متجددة لا خوف من نفادها أبدا؛ فقوة الرياح قادرة على توليد طاقة تسد أضعاف ما يحتاجه العالم.

كذلك الحرارة المخزونة فى الثلاثة كيلو مترات العلوية من الغلاف الجوى المحيط بالكرة الأرضية تكفى لتزويد العالم بجمل الطاقة التى سيحتاجها فى المائة ألف سنة القادمة، ناهيك عن قوة المياه والقوة المتولدة عن الطاقة الشمسية الكامنة فى المواد البيولوجية. وكل هذه الوسائل تمنح الطاقة بطرق ميسرة وبتكلفة محددودة إلا أن القدرة على الاستفادة من هذه الموارد يتطلب تكاتف جهود كثيرة[١].

هذا فى الوقت الذى تحول فيه المزروعات، مثل الذرة والقمح والسكر، إلى وقود لإنتاج الطاقة مما يزيد من الجوع في العالم، حيث يعاني منه ٨٥٤ مليون شخص، ويلقى ١٠٠ر٠٠٠ شخص حتفهم سنويا بسبب الجوع أو أمراض ناتجة عنه. واذا كان إنتاج ١٣ لترا من الإيثانول يحتاج إلى أكثر من ٢٣١ كيلوجراما من الذرة، بينما يمكن لهذه الكمية تأمين الطعام لطفل جائع في زامبيا أو المكسيك لمدة عام

١) كولن كامبيل وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٦٩، ٢٨٤، ٢٨٥.

كامل. واذا كانت تقارير حديثة تتوقع أن تسجل فاتورة واردات الحبوب لبلدان العجز الغذائي الفقيرة زيادة كبيرة للسنة الثانية على التوالي، لتبلغ رقما قياسيا مقداره ٢٨ مليار دولار في الفترة ما بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وذلك بزيادة ١٤٪ عن العام الماضي، مما يخلق ضغطاً كبيراً على موازنات تلك الدول؛ فهنا يمكن تفهم أن العالم لا يستغل موارده المتاحة بالشكل الكافى ليس هذا فحسب بل ويسئ استغلال الموارد المتاحة أصلاً، خاصة أن هذا يحدث في عالم ينتج ما يكفي من الغذاء لاطعام نحو ١٢ مليار شخص، أي ضعف سكان الأرض الحاليين، بحساب منظمة الأغذية والزراعة[١].

من المعلوم أن الموارد الطبيعية يتفاوت توزيعها على صعيد الكرة الأرضية فإذا نظرنا إليها على أنها مكونة من أقاليم جغرافية محددة أو دول متعددة فقد نرى إقليما جغرافياً معينا غنياً بمورد معين، واقليم آخر غنى بموارد أخرى فمناطق تمتلك النفط وأخرى تمتلك الحديد وثالثة تمتلك أراضى خصبة صالحة للزراعة ورابعة تمتلك مسطحات مائية تمتلئ بالأسماك؛ وبالاستغلال الأمثل لكل هذه الموارد المتاحة تستطيع كل دولة باستخدام مواردها المتاحة التبادل مع دول أخرى للحصول على احتياجاتها وبذلك تستطيع تأمين احتياجاتها سواء مما تمتلكه أو مما لاتملكه فعليا؛ اذن فإن الله جل شأنه خلق العالم كل متكامل لتحقيق التواصل والاعتماد المتبادل وليس العزلة والتباعد.

من دلائل الوفرة التي يحياها العالم وجود كثير من الموارد المعطلة، ومن ذلك على سبيل المثال أراضي دولة السودان. ففي تقرير صادر عن الفاو عام ١٩٧٤ قدر بأن السودان، كندا واستراليا هي سلال العالم من الغذاء، وذكر التقرير أن استراليا وكندا حققتا المطلوب منهما، في حين لم تتحرك السودان خطوة واحدة، بل تعتبر من أكثر الدول المستوردة للغذاء، وأكبر دولة تتلقى معونات إنسانية.

١) مشاريع الخيال العلمىlana 22.wordoress.com

وللتدليل على ذلك نذكر:

- تمتلك السودان حوالي ٢٠٠ مليون فدان صالح للزراعة، والمستغل منها فعلاً ٤٠ مليون فدان. ويقول الخبراء أن كل الأراضي في السودان صالحة للزراعة ما عدا مراقد المياه.

- تنتشر المياه الجوفية في أكثر من ٥٠٪ من مساحة السودان، ويقدر المخزون بـ ٢٠٠مليار و١٥ ألف متر مكعب، كما يتمتع السودان بغزارة الأمطار خاصة في الجنوب، حيث يتراوح المنسوب بين ٧٠٠ و١٥٠٠ سنتيمتر مكعب في السنة.

- كما تنتشر الأنهار داخل أرض السودان.

- ويتمتع السودان أيضاً بالتنوع المناخي الذي يمتد من الاستوائي، المداري، الصحراوي، البحر الأحمر، السافانا الغنية والفقيرة.

- يمتلك السودان ثروة نفطية متوسط الإنتاج اليومي حوالي ٤٨٦ألف برميل.

- وقد أثبتت التجربة أن الفدان الواحد في السودان ينتج ١٥ قنطار من القطن، بينما لم يتعد الإنتاج الفعلي ٤ قناطير وذلك منذ ٨٠ عام[١].

فنظرة إلى بلدان العالم الاسلامى التى تشغل مساحة جغرافية كبيرة وأعداد سكان هائلة نجد الآتى:

مساحة العالم ١٣ر٣٩٢ مليون هكتار ومساحة العالم الاسلامى ٢ر٩٣٥ مليون هكتار أى يمثل ٢٢٪ من مساحة العالم، تقدر مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى العالم بـ ١٠ر٤٢٠ مليون هكتار يمتلك العالم الاسلامي منها مساحة تقدر بـ ٢١٠ر٥ مليون هكتار ويزرع من هذه الأراضى ٢ر٥٢٥ ألف هكتار أى يستغل منها ١١ر٤٪ ومعطل منها ٢ر٦٠٠ مليون هكتار، لايستغل العالم الإسلامى من ثروته الغابية إلا ٩٪ فقط رغم تنوعها الكبير ويقاس على ذلك الكثير من صور الاهدار للموارد

١) سلة غذاء العالم المهملة =www.asharqalawsat.com/default.asp?issue

الأخرى مثل الثروة السمكية والحيوانية والمعدنية أو ربما عدم الاستخدام الكفء الذى يعظم الاستفادة منها[1].

٤ـ عدم تبديد الموارد وأثره على الوفرة:

إن مما لاشك فيه أن تبديد الموارد وإساءة استخدمها ـ كالإنفاق العسكري ـ يؤثر كثيراً على المتاح منها ؛ ومن ثم تثار هنا مشكلة الندرة، لكن إذا ما أحسن العالم استخدام تلك الموارد فيما يعود عليه وغيره بالنفع لما ثارت تلك المشكلة. ولعلنا نتصور ماذا يمكن أن يستفيد العالم بالموارد التي توجه للإنفاق العسكري إذا لم توجه إليه، بل يتم توجيهها إلى برامج التنمية؟ ونكتفي هنا بما أوردناه سابقاً فيما يتعلق بتبديد الموارد كأحد النتائج المترتبة على فكر الندرة سواء تعلق ذلك بالموارد المادية أو البشرية ؛ ومن ثم إذا أستخدمنا تلك الموارد المبددة استخداماً أمثل سنحقق وفرة الموارد .

٥ـ عدالة التوزيع وأثرها على الوفرة:

جميع أسباب الجوع سببها الإنسان ، فهي أولا وأخيرا مسألة الوصول إلى الطعام ، وليست زيادة عدد السكان أو قلة الإنتاج ، ويمكن تغييرها بقرار من الإنسان ، واذا أخذنا فى الاعتبار زيادة نسبة الاستخدام العالمى للحبوب لإطعام الماشية بحوالى ٢٪ أى ٧٥٤ مليون طن وهو ما يعكس مفارقة جديدة من زيادة انتاج اللحوم التى تستهلكها الدول الغنية فى الوقت الذى تفتقر فيه الدول الفقيرة الى الحبوب الموجهة للإنسان .

وإذا ما تغلبنا على مظاهر عدم عدالة التوزيع السابق بيانها في نقد نموذج الندرة فإننا سوف نحقق عدالة التوزيع سواء بين دول العالم بعضها البعض، بحيث نقلل الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، كذلك تحقيق عدالة التوزيع بين مواطني الدولة الواحدة ؛ ومن ثم نصل في النهاية إلى إشباع حاجات البشر ؛ لأن الموارد بالفعل متوفرة .

---

١) د.حسن محمد الرفاعى، مدى امكانية إلغاء مشكلة الفقر فى العالم الإسلامى،مجلة الوعى الإسلامى، ع ٤٩٣، ديسمبر ٢٠٠٦ .www.alwaei.com\index.php

ودليل ذلك أن أزمة التضخم العالمية الأخيرة والتي اشتكت منها كل دول العالم حتى المتقدمة منها في نقص المواد الغذائية، لم تلبث أن تتحول إلى ركود وانخفاض في الطلب العالمي؛ وذلك بعد الأزمة المالية الأخيرة؛ فلو كان هناك نقص حقيقي في المنتجات لما أدى إلى الركود.

أيضاً تظهر هنا آثار عدم عدالة التوزيع فلو كانت هذه العدالة موجودة - إي توافرت الموارد المالية لدى أصحاب الدخول المنخفضة - لأدى ذلك إلى استفادهم بانخفاض الأسعار العالمية؛ ومن ثم زيادة الطلب لا انخفاضه، لكنهم في الواقع لا تتوافر لديهم الموارد اللازمة لذلك.

أخيراً تبدو فائدة عدالة التوزيع هنا في أنها تفيد جميع الأطراف، سواء كانوا منتجين أو مستهلكين؛ لأن التوازن بين مصالح الجميع يحول دون وقوع الأزمات. فوجود هذه العدالة تمنع المنتجين من الاحتكار ومن ثم منع زيادة الأسعار، لكن انتفاء هذه العدالة يؤدي إلى الإضرار بمصالح المستهلكين في المرحلة الأولى مقابل جني المنتجين كثير من الأرباح، لكن في المرحلة الثانية - الواقعة الآن - سيحدث الركود وسيخسر الجميع، وربما تفوق خسائر المنتجين أرباحهم في المرحلة السابقة، والواقع يشهد بذلك فكثير من البنوك والشركات الكبرى أشهرت إفلاسها وتوقفت تماما، فالولايات المتحدة وحدها خسرت ٢ مليون وظيفة عام ٢٠٠٨م.

وفي النهاية فإن عدم عدالة التوزيع تؤدي إلى شعور الأفراد بالندرة بل تؤدي إلى الندرة فعلاً، لكن هذه الندرة ليست ندرة حقيقية بل هي من صنع البشر؛ أى أنها ندرة مصطنعة.

- دور الزكاة في عدالة التوزيع[1]:

إن الإسلام ومن ثم الاقتصاد الإسلامي لا يمنع الملكية الخاصة ولا يعارضها؛ ما دامت تقوم بالوفاء بواجباتها ولا تلحق الضرر بأفراد المجتمع. وذكرنا سابقا أنه من سنن الله في خلقه أن يتفاوت الأفراد فيما بينهم؛ وذلك لإعمار الأرض وتحقيق

١) د. عبد المجيد قدى، الزكاة من منظور اقتصادى، رسالة المسجد، العدد الثانى، رجب ١٤٢٤،سبتمبر ٢٠٠٣

الاستخلاف، ورغم ذلك فإن من المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها الاقتصاد الإسلامي هو مبدأ عدم السماح بتركز الثروة في يد فئة قليلة من الناس دون الآخرين، قال تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧]. وكما أمر الله بالعدل فإنه أمر بالإحسان أيضا قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾[النحل: ٩٠].

ولتأكيد ذلك خصص الله خمسة مصارف، من بين مصارف الزكاة الثمانية تأخذ الزكاة تحت مسمى الحاجة والفقر، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[التوبة: ٦٠]، وقد حدد الله تعالى هذه الأوجه ولم يتركها لتقدير أحد من الخلق، فقد ورد في الحديث الشريف عن رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى لم يرض في قسمة الأموال بملك مقرب أو نبي مرسل حتى تولي قسمتها بنفسه»[1].

وهنا يظهر أثر الزكاة في إعادة التوزيع، إذ نجد الرسول ﷺ أرشد إلى ضرورة الإغناء عن طريق الزكاة وهذا ما اهتدى به عمر ﷺ فأرشد بدوره من بعده «إذا أعطيتم فأغنوا»، بل هناك من ذهب إلى إمكانية إنشاء مؤسسات تجارية وإنتاجية من مال الزكاة ويكون دخلها ملكا للفقراء والمساكين وحدهم[2].

ولما كانت الزكاة لا تعطى للقادرين على العمل وإن كانوا من الفقراء؛ فإنها تدفعهم للعمل وعدم التواكل على الآخرين؛ ومن ثم فإنها تلعب دوراً هاماً في إعادة التوزيع. ودور الزكاة هنا القيام بمنحهم ما يمكنهم من شراء أدوات العمل أو شرائها لهم؛ بحيث تمكنهم من إيجاد فرصة عمل تكفل لهم العيش الكريم. ويدل على ذلك

١) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ١٥٦.
٢) د.محمد على سميران، د.محمد راكان الدغمى، الآثار الاقتصادية للزكاة، www.arablawinfo.com

منهج الرسول ﷺ في التعامل مع السائل الذي جاء ليسأله فأشار للصحابه أن يعينوه وعليه أن يذهب ويجمع الحطب ويبيعه؛ حتى لا يسأل الناس بعد ذلك.

وكما أن الزكاة لا تدفع للقادر على العمل فإنها لا تدفع أيضا للغني؛ ولذلك فإنها تعتبر وسيلة لإعادة توزيع صافية للثروة والدخل لصالح الفقراء، إذ أنه «لا حظّ فيها لغنى ولا قوي مكتسب». وهنا تختلف الزكاة عن الضريبة، حيث إن الزكاة تفرض على الأغنياء لصالح الفقراء، وهذا ما أوصى به الرسول ﷺ معاذاً عندما بعثه لليمن «.. فأعلمهم أن الله تعالى افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»[1].

كما أن الزكاة من ناحية ثانية لا يدفعها الفقراء، وإنما الأغنياء هم وحدهم الذين يدفعونها وهذا ما نجد الرسول ﷺ أوصى به معاذاً عندما بعثه إلى اليمن: «أعلمهم أن الله تعالى افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم» [الجماعة]، وهذا بخلاف الضريبة التي نجدها حتى وإن أعفت مقدارا من الدخل إلا أنها تأتي عند الإنفاق أو الاستهلاك لتثقل كاهل الفقير، خاصة إذ سلمنا بأن الميل الحدي للاستهلاك مرتفع عند الفقراء مقارنة بالشرائح الأخرى.

إن نظرة الإسلام إلى مسألة إعادة التوزيع نظرة متميزة، فهو لم يترك هذا الدور لوسيلة واحدة وإنما أخضعها لنظام كامل ذي آليات مختلفة، منه الزكاة، العاقلة، الوقف، الميراث، والوصية، الدية... وهذا حتى يتفاعل هذا النظام فيما بينه ويتوازن، بحيث إنه يستطيع إذا ظهرت بعض السلبيات في تطبيق بعض الوسائل فإن وسيلة أخرى من نفس النظام تكون قادرة على إزالة هذا الأثر السلبي.

– الدور التوجيهي والتعديلي للزكاة[2]: إن الزكاة تعتبر آلية توجيهية؛ وذلك من خلال تأثيرها على الاستهلاك الترفيهي وتحويله إلى استثمار بدلاً من أن تأكله الزكاة مثال ذلك المعادن النفيسة. وهذا ما يدفع أصحابها إلى إخراجها في مجال الاستثمار حتى تحقق عائدا مجزيا يكفي على الأقل لتسديد نفقات الزكاة.

---

١) البخاري: الزكاة، حديث ١٣٩٥.

٢) د. عبد المجيد قدى، الزكاة من منظور اقتصادى، رسالة المسجد، العدد الثانى، رجب ١٤٢٤،سبتمبر ٢٠٠٣

كما أنه بإمكان الزكاة القيام مقام تكلفة رأس المال بحيث يصبح معدا لها وسيلة للمفاضلة بين المشاريع من خلال عوائدها مقارنة بسعر الزكاة، فيكون المشروع مقبولا إذا كان عائده أكبر من سعر الزكاة، وبقدر ما يكون المشروع أكبر من حيث العائد يكون أفضل للاختيار.

وهذا لا يعني بحال من الأحوال أن الاستثمار يجب أن يقتصر على المشاريع التي لها عائد مرتفع وترك المشاريع ذات العائد المنخفض، وإنما يجب أن تتكفل الدولة بمثل هذه المشاريع من أجل توفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع.

كما أن الزكاة من ناحية أخرى تدفع إلى توطين المشاريع الزراعية في المناطق النائية والصعبة من خلال تخفيف معدل الزكاة بالنصف عنه في المناطق الأخرى ذات العيون والأمطار.

رابعا: نموذج واقعي لوجود الوفرة:

وهناك أمثلة حيه دل عليها التاريخ بعد عصر الرسول ﷺ والصحابة ـ حتى لا يدعي أحد أنه أفضل العصور ـ فهذا عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي، والذي تسلم الخلافة، وكان بعض ولاة الأقاليم يستدينون من التجار لتغطية نفقات الإقليم، لكن عندما سعى عمر بن عبدالعزيز لتطبيق شريعة الله فقد تم معالجة تلك المشكلات تلقائياً.

وكان من مظاهر ذلك أن تغيرت أحوال الناس من الفقر إلى الغنى خلال سنتين ونصف، حيث لم يجدوا من يأخذ الزكاة من بيت المال، فتم تزويج الشباب، وقضاء الدين لمن استدان في غير سفه، ولما وجد فائض في بيت المال تم إعطاء أهل الذمة معونه منه ليزرع منها أرض الخراج[1].

خامسا: النتائج المترتبة على انتشار فكر الوفرة:

- تطبيق مبادئ الوفرة من خلال عدالة التوزيع، الديمقراطية والمساواة كل ذلك يؤدي إلى الابتعاد عن الصراعات والخلافات الاجتماعية والسياسية، والتي تعتبر

١) د. عصام بن هاشم الجفري: حلول تطبيقية مقترحة للتحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة الإسلامية، جامعة أم القرى، ص ٢٦٢-٢٦٣.

أحد أهم آثار الندرة، كما أنها تؤدي إلى تحقيق الآمان والعلاقات السوية داخل المجتمع[١].

- الاستفادة من كافة الفرص المتاحة التي ستمنحها كل القوى المتفائلة والتي ترى العالم بشكل أفضل.

- التخلص من الحروب في العالم لأنها قامت في الغالب بسبب الاعتقاد في ندرة الموارد، لكن عصر المعلومات الذي نحياه الآن يحتاج إلى نوع جديد من الاقتصاد يتعامل مع فكر الوفرة[٢].

- تطبيق اقتصاد الوفرة يؤدي إلى وجود وفرة في سوق العمل وتحسين ظروف الحياة[٣].

1) Thomas F. homer- Dixon: Scarcity and conflict, University of Toronto, Canada.
2) Steve Burgess :The needed new economics of abundance, www.kurzweilai.net
- Chris and Anderson, zero-sum game (scarcity) win-win (abundance)
3) John caronins: Scarcity versus abundance, theblueprint.typepad.com/.

سادسا: مقارنة بين فكر الندرة وفكر الوفرة:

وجه المقارنة	فكر الندرة	فكر الوفرة
الإيجابيات	ـ السعى نحو تنمية الموارد ـ تحقيق التقدم التكنولوجي	– التعاون بين الأفراد والدول. – تنمية الموارد والاستفادة منها – الابتعاد عن الصراعات. – تحقيق العدالة في التوزيع. – تحقيق الأمان داخل المجتمع. – التخلص من الحروب خاصة ذات الأهداف الاقتصادية. – وجود وفرة في سوق العمل وتحسين ظروف الحياة. – سيادة النزعة التفاؤلية. – الاستفادة من الفرص المتاحة التي ستمنحها القوى المتفائلة. – تجنب الأزمات الاقتصادية.
السلبيات	– السياسة الاستعمارية – عدم عدالة التوزيع. – الاحتكاروارتفاع الأسعار. – تبديد الموارد. – التقليد والمحاكاة. – الأزمات الاقتصادية. – سيادة النزعة التشاؤمية – التكاسل والتراخي.	– الإسراف والتبذير. – التكاسل والتراخي.

دلائل الوفرة
الدلائل العقلية (جانب الإنسان)
الدلائل النقلية (جانب العقيدة)
تنمية الموارد
ضمان الأرزاق
السعي والعمل
التكنولوجيا والتقدم الفني
الإيمان والتقوى ييسر الرزق
استخدام الموارد المتاحة
المال مال الله والبشر مستخلفين فيه
عدم تبديد الموارد
الاستعاذة من فتنة الفقر
القناعة والرضا
عدالة التوزيع
الغنى لجميع البشر يؤدي لافساد الأرض

الخلاصـــــــــة

يجب ألا يفهم من هذا الرأي أنه دعوة للتكاسل وعدم السعي، بل العكس هو الصحيح ؛ حيث أن سعي الإنسان وعمله ثم سلوكه بعد ذلك كفيل بإشباع كافة الحاجات، فإذا ما أدرك أن إشباع حاجاته ـ بكل خصائصها ـ مرتبط بسعيه وسلوكه فإنه لن يستشعر الندرة مطلقا .

كما يجب ألا يفهم على أنها دعوة للإسراف طالما أن الموارد تتمتع بالوفرة، نقول أن العكس هو الصحيح لأن هذه الموارد التي تتمتع بالوفرة لن يحصل عليها الإنسان في يسر بل يجب عليه السعى وبذل الجهد ؛ وهذا يدفعه إلى حسن استغلال هذه الموارد ، وعدم تبديدها في ما لا ينفعه .

النتائج:

- أن المشكلة الاقتصادية ليست مشكلة حقيقية ؛ فندرة الموارد ندرة مصطنعة، كما أن تعدد الحاجات هو تعدد غير مبرر، أي ليس ناتجا عن حاجة حقيقية، إنما ناتجا عن التقليد والمحاكاة .
- تمثل حصاد فكر الندرة في كثير من السلبيات التي لحقت بكل دول العالم .
- أن هناك ارتباط وثيق بين فكر الندرة والنظام الرأسمالي ؛ وهذا ما أدى بدورة إلى كثير من الأزمات التي تعرضت لها الرأسمالية .
- أن الموارد تتمتع بالوفرة وليس الندرة ؛ ومن ثم فهي تكفي لإشباع حاجات جميع البشر، لكن المشكلة تظهر نتيجة عدم عدالة التوزيع، هذا بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى ـ مثل الاحتكار ـ التي يؤدي توافرها إلى الشعور بالندرة ؛ ومن ثم نستطيع أن نقول أن المشكلة ليست في قلة الموارد إنما في سلوك الإنسان ؛ وبالتالي فالمشكلة الحقيقية هي مشكلة إنسانية وليست اقتصادية، وذلك كما يتضح من النموذج الذي توصلنا إليه .

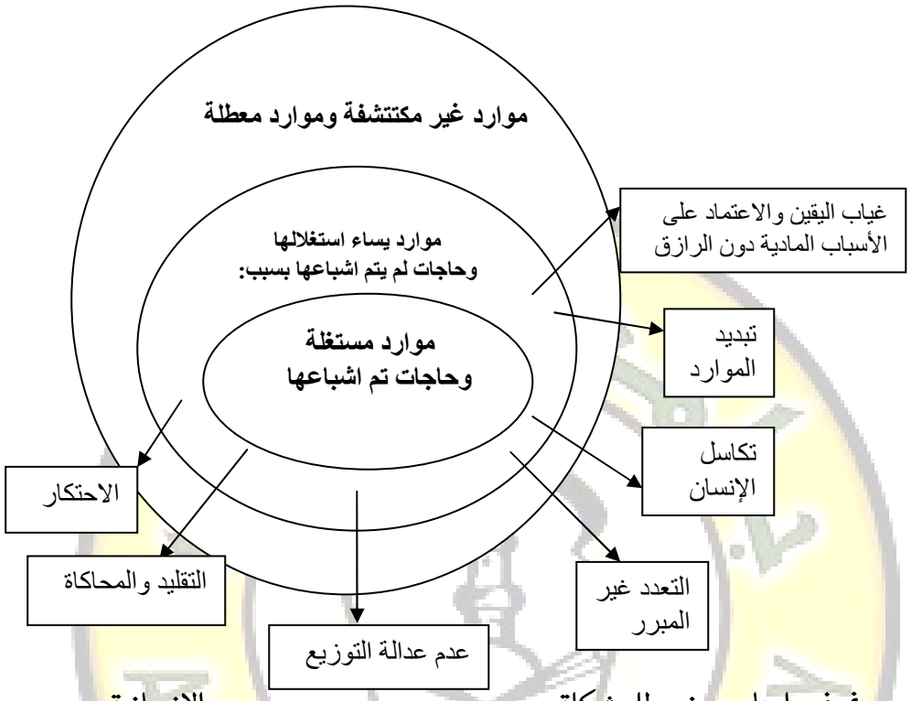

نموذج إيهاب يونس للمشكلة الإنسانية (الاقتصادية)

- أن تطبيق المنهج الإسلامي كاملا يؤدي إلى نشر الرخاء وإسعاد الناس، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف:٩٦]. وهذا وعد من الله إذا طبقت الأمة الإسلامية منهج الله تعالى ستسعد ويعمها الخير. وهذا ما تحقق في حياة عمر بن عبدالعزيز.

التوصيات:

- يجب إعادة النظر في حقيقة المشكلة الاقتصادية، وأنها في الحقيقة مشكلة إنسانية تتعلق بتقاعس الإنسان عن السعي، وتبديده للموارد، وسلوكه السيء من احتكار واستغلال..الخ؛ ومن ثم يجب إعادة النظر في علاج هذه المشكلة لأن علاج المشكلة الاقتصادية بالرؤية الجديدة (أي أنها مشكلة إنسانية) سيختلف عن العلاجات السابقة.

- يجب إعادة النظر في صياغة كتب الاقتصاد من جديد؛ لأن اعتماد هذا العلم بشكله الحالي على فكر الندرة - والذي كان يشار إليه بعلم الاختيار - قد أثر كثيرا على كافة فروع هذا العلم؛ وهو ما أدى إلى كثير من المشاكل والأزمات التي يتعرض لها العالم بين الحين والآخر.

- يجب التعامل مع المشكلة الاقتصادية من خلال المفهوم الجديد في ظل وفرة الموارد وليس ندرتها؛ لأن هذه القناعة الجديدة سيترتب عليها أيضا اختلاف في الأدوات والوسائل العلاجية المطبقة.

- يجب حسن استغلال كافة الموارد المتاحة سواء المادية أو البشرية المعطلة؛ والتي من خلالها سنواجه مشكلة الندرة المصطنعة.

- يجب على الدول الإسلامية وهي تستحوذ على نسبة كبيرة من موارد العالم أن تحسن استغلال هذه الموارد وتقوم بعمل تكامل وتعاون بينها من أجل تعظيم الفوائد المحققة.

قائمة المراجع بالعربية

١) ابن تيميه : السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، مشار إليه د . زيد بن محمد الرماني : خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام، سلسلة دعوة الحق، ع١٧٥، ١٤١٧هـ.
٢) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم، دار الريان للتراث، ١٩٨٨، ط ١ .
٣) د . أحمد جمال الدين موسى : مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣ .
٤) د .أحمد أنور : الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤ .
٥) أريك روك : تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة د . راشد البراوي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ص٦٨، مشار إليه د . أحمد جمال الدين موسى : مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣ .
٦) الماوردي : أدب الدنيا والدين، مشار إليه د . رفيق يونس المصري : إسهامات الفقهاء في الفروض الأساسية لعلم الاقتصاد، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة .
٧) العز بن عبد السلام : قواعد الأحكام .
٨) د .إيهاب محمد يونس :العولمة بين الاستمرار والإنهيار، مصر المعاصرة، ع٤٨٨، أكتوبر ٢٠٠٧ .
٩) تيمونز روبيرتس، إيمي هايت : من الحداثة إلى العولمة، ترجمة سمر الشيشكلي، مراجعة محمود ماجد عمر، عالم المعرفة، ع ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤ .
١٠) تفسير المنار : (٣/ ٢٤٣)
- تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥
١١) جون مارلو : تاريخ النهب الاستعمارى لمصر، ترجمة عبدالعظيم رمضان، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣ .
١٢) د .حازم الببلاوي دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي،.

١٣) د .حسن الساعاتى، د . عبد الحميد لطفى، دراسات فى علم السكان، ١٩٦٢، من كتاب د .حلمى صابر . المنظور الإسلامى لمشكلة الغذاء وتحديد النسل، مجلة دعوة الحق، العدد ٩٢، ١٩٨٩

١٤) د .حسن محمد الرفاعى، مدى إمكانية إلغاء مشكلة الفقر فى العالم الإسلامى، مجلة الوعى الإسلامى،ع ٤٩٣ ، ديسمبر ٢٠٠٦ .

١٥) د . حلمى عبد المنعم صابر : المنظور الإسلامى لمشكلة الغذاء وتحديد النسل، مجلة دعوة الحق، العدد ٩٢، ١٩٨٩ .

١٦) د . رفيق يونس المصري : الإعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم، دار القلم، دمشق.

١٧) د . رمزي زكي : التاريخ النقدي للتخلف : عالم المعرفة، ع ١١٨، أكتوبر ١٩٨٧ .

١٨) د .سهير معتوق، د . أمينة عز الدين : التطور الاقتصادى وتحليل الموارد الاقتصادية، جامعة حلوان، ٢٠٠٧ .

١٩) صحيح مسلم : باب ٣٩ الزكاة ، حديث : ٢٤٦٢

٢٠) د . على أحمد السالوس : موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، مكتبة دار القرآن، ج .م .ع بلبيس، دار الثقافة، قطر، الدوحة، ط ٧، ٢٠٠٢ .

٢١) د . عصام بن هاشم الجفري : حلول تطبيقية مقترحة للتحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة الإسلامية، جامعة أم القرى.

٢٢) د . عيسى عبده : الاقتصاد في القرآن والسنة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، مشار إليه د . زيد بن محمد الرماني : خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام، سلسلة دعوة الحق، ع ١٧٥، ١٤١٧هـ.

٢٣) فرنسيس مورلابيه، جوزيف كولينز، خرافة الندرة (صناعة الجوع)، ترجمة أحمد حسان، مراجعة فؤاد زكريا، عالم المعرفة،ع ٦٤ ، ١٩٨٣ .

٢٤) د .كمال توفيق محمد الحطاب : نظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي ، مؤته للبحوث والدراسات، مجلد ١٧ ، ع٣ ، ٢٠٠٢ .
٢٥) كولن كامبيل وآخرون : نهاية عصر البترول، ت د .عدنان عباس، عالم المعرفة، ع ٣٠٧ سبتمبر ٢٠٠٤ .
٢٦) مونكريستيان : الاقتصاد السياسي ، مشار إليه في د .حازم الببلاوي : دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦ .
٢٧) د . محمد أحمد صقر، الاقتصاد الإسلامى مفاهيم ومرتكزات.
٢٨) محمد قطب : حول التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية.
٢٩) د محمد السيد سليم : تطور السياسة الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
٣٠) ميكيافيلي : الأمير، مشار إليه د .أحمد جمال الدين : مرجع سابق.
٣١) د . نبيل على، د . نادية حجازي : الفجوة الرقمية، عالم المعرفة، ع ٣١٨ ، ٢٠٠٥ .
٣٢) نورينا هيرتس : السيطرة الصامتة، ترجمة صدقى حطاب، عالم المعرفة، عدد ٣٣٦، فبراير ٢٠٠٧ .
٣٣) هانس بيتر مارتين - هارالد شومان : فخ العولمة، ترجمة د .عدنان عباس ، مراجعة د .رمزي زكي، عالم المعرفة، أغسطس ٢٠٠٣ .
٣٤) هورست أفهيلد : اقتصاد يغدق فقرا، ترجمة د . عدنان عباس على، سلسلة عالم المعرفة،ع ٣٣٥ ، يناير ٢٠٠٧ .

ثانيا: شبكة المعلومات الدولية:

- د . محمد شوقي الفنجري : التصور الإسلامي للمشكلة الاقتصادية، www.ishraqa.com
- مشاريع الخيال العلمي lana 22.wordoress.com
- الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) www.fao.org

- الأمم المتحدة : الإيثانول والوقود الحيوي «جريمة ضد الإنسانية»
http.amjad68.jeeran.com\archive\2008\.html
- حقائق وأرقام أساسية :تجارة السلاح خارج نطاق السيطرة
ara.controlalarms.org\pages\findout-ara
- التنين الصينى يهدد الترسانة الأمريكية عبر العالم
www.annabaa.org\index.html
- جريدة الأهرام عدد الثلاثاء ٢٥ مارس ٢٠٠٨
http://vcoders.org/forum/register.php
- السياسات الزراعية الأوروبية تساهم في تفاقم أزمة الغذاء العالمية
http://www.dw-world.de/dw/0,9224,00.html
- العالم العربى يجوع :أزمة قمح أم أزمة إدارة
www.saudiinfocus.com\ar\default.asp
- سلة غذاء العالم المهملة
www.asharqalawsat.com/default.asp?issue

ثالثا: المراجع الأجنبية:

1- Abundance vs scarcity Third world traveler/the myth –scarcity, the reality – there is enough food.
www.thirdworldtraveler.com/global_secrets_lies/
2-Abundance Economics,flmming funch, 26 nov.1994.
3- A world based on abundance Denis. H:Histoire de la pense'e e'conomique, Paris, 1974, p.99.
4- Chris and Anderson, zero-sum game (scarcity) win-win (abundance).
5- David C. Korten: For the love of money: based on: when corporations rule the world. www.pcdf.org.
6- Food outlook Global market analysis www.fao.org
7- Jack Harvey:modern economics, Palgrave,1998,p45.
8- Joel Federman: The politics of universal compassion,
www.topia.net
9- John Quelch: how to profit from scarcity, Harvard Business,
www.discussionleader.hbsp.com
10- John caronins: Scarcity versus abundance, theblueprint. typepad.com/
11- Ken cousins, twenty- nine days:responding to afinite world.
12 - Post scarcity , from wikipedia the free encyclopedia.
13- Raiklin, Ernestiuyar, Bulent "on the relativity of the concepts of needs, wants, scarcity, and opportunity cost" international journal of social economics, 1996, vol.23, p.49-53.
14- Robert wuthnow: www.the Clergy.journal/july/august 2003.
15- Steve Burgess :The needed new economics of abundance,
www.kurzweilai.net
16-Susan Rosenthal, The myth of scarcity: managed care and modern malthusians, Susan Rosenthal. Com\articles\

17- The Scarcity Reflex is one of the most debilitating financial mindsets of all times,
www.absolutefinancialfreedom.com/index.html
18- The original affluent society,
19-The growing abundance of natural resources, Jerry Taylor, Agenda 21 presented at 1992 UN conference on environment and development.
20- The biofuel factor in rising food prices,
www.news.com\2001-0.htm
21- Thomas D. Jregori: "resources are not; they become: an institutional theory", journal of economic issues 21, no.3 (sep. 1987).
22-Thomas F. homer: Scarcity and conflict.